2026



تقرير تحليلي

الاتجاه المعاكس

كيف صار سلاح مليشيا الدعم السريع يُغذّي الإرهاب في الساحل وغرب افريقيا؟

من مخازن المليشيا في دارفور إلى أسواق النيجر ومالي وحوض بحيرة تشاد:
أدلة موثّقة على انعكاس تدفّق السلاح

فكرة للدراسات والتنمية
أغسطس 2026

فكـرة للدراسـات و التنميـة
Fikra for Studies & Development

ملخص تنفيذي

بعد أكثر من ثلاث سنوات من القتال، لم تعد الحرب في السودان نزاعاً محصوراً داخل حدوده. فقد تحولت تدريجياً إلى **محرّك لإعادة تشكيل أسواق السلاح وشبكات العنف والتمويل في شمال أفريقيا والساحل**. والخلاصة المركزية لهذا التقرير أن اتجاه تدفق السلاح لم يعد أحادي الاتجاه: فالممرات الممتدة عبر ليبيا وتشاد، التي أسهمت في تغذية مليشيا الدعم السريع، أصبحت في الوقت نفسه جزءاً من مسار عكسي تُعاد عبره بعض الأسلحة والمعدات المرتبطة بالحرب السودانية إلى جماعات مسلحة وإرهابية وجهادية خارج السودان.

وأخطر ما تكشفه الأدلة هو أن هذا الانتقال لم يعد افتراضاً قائماً على قرب الجغرافيا، بل أصبح **مساراً موثقاً في حالات محددة**. فقد وثّق فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بليبيا إعادة بيع ذخائر كانت متجهة أصلاً إلى مليشيا الدعم السريع إلى أفراد منخرطين في تهريب الذهب في النيجر ومرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية، مع تحديد نوع الذخيرة وعلامات عبواتها. كما وثقت أبحاث ميدانية انتقال رشاشات ثقيلة من طرازي **DShK** و**PKT** وقاذفات صاروخية عبر كوري بوغودي وأوباري وغات وممر السلفادور إلى مشترين في النيجر ومالي، بينهم عناصر وفصائل مرتبطة بجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وحركة إنقاذ أزواد. وفي الفترة بين سبتمبر/أيلول 2024 وأبريل/نيسان 2025، ضُبط أكثر من 130 قطعة سلاح في منطقة بوركو–تيبستي، بما يعكس اتساع السوق الإقليمية التي تغذيها تدفقات السلاح المرتبطة بمسرح الحرب السوداني.

لكن التحول الأخطر لا يتعلق بحجم السلاح، وإنما **بطبيعته**. فقد انتقل الخطر من الأسلحة التقليدية إلى احتمال انتقال تقنيات قتالية متقدمة. ففي أواخر سبتمبر/أيلول 2025، أبلغت دول أعضاء فريق رصد عقوبات داعش والقاعدة بأن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا كان في انتظار **25طائرة مسيّرة من أطراف في السودان** لتكييفها لأغراض الاستطلاع والهجوم. وتزامن ذلك مع ارتفاع هجمات التنظيم باستخدام المسيّرات من هجوم واحد في 2024 إلى سبعة هجمات في 2025. وإذا كان انتقال الأسلحة التقليدية يوسع القدرة النارية للجماعات المسلحة، فإن انتقال منصات جوية غير مأهولة ومكوناتها التقنية يضيف **قدرة استطلاع وضرب عن بُعد** إلى ترسانتها، وهو تحول نوعي يرفع المخاطر من مستوى انتشار السلاح الإقليمي إلى مستوى تهديد أوسع للأمن الدولي.

وتكشف الأدلة كذلك أن **ليبيا لم تعد مجرد ممر عبور، بل أصبحت عقدة خلفية في منظومة الإمداد**. فقد استُخدم موقع يقع على بعد نحو 75 كيلومتراً جنوب غرب الكفرة، إلى جانب مرافق قريبة من مطارها، لاستقبال مقاتلين أجانب وتعديل مركبات، مع تأمين من «كتيبة سُبل

السلام». وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد طائرات **إليوشن-76** المرصودة في الكفرة من عشر طائرات بين أبريل/نيسان 2024 ومارس/آذار 2025 إلى 143 طائرة بين أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول 2025، بمتوسط بلغ 15.8 رحلة شهرياً؛ وهو مستوى مماثل للمعدل الذي سُجل سابقاً في مطار أم جرس قبل أن يتعرض مساره لضغوط دولية .**المغزى هنا ليس مجرد ارتفاع عدد الرحلات، وإنما قدرة الشبكة على إعادة توجيه مساراتها عندما تصبح إحدى العقد أكثر عرضة للرصد والضغط.**

ولا تتحرك في هذه المنظومة الأسلحة وحدها؛ **فالشبكة تنقل البشر والخبرات القتالية أيضاً** . فقد جُنّد مئات المتعاقدين العسكريين الكولومبيين، بما لا يقل عن 300 منذ أغسطس/آب 2024، فيما رفعت تقديرات أممية مسودة العدد المحتمل إلى نحو 1500، عبر شركة مقرها أبوظبي، ومرّ بعضهم عبر قواعد إماراتية قبل وصولهم إلى الفاشر. ووُثق وجود مقاتلين أجانب في سياق أحداث أكتوبر/تشرين الأول 2025 التي وصفتها بعثة أممية بأنها اتسمت بـ«معالم الإبادة الجماعية». كما أن البنية اللوجستية لتجنيد المرتزقة ليست مستحدثة بالكامل؛ فقد ظهرت المنشأة ذاتها في أبوظبي في سياق تدريب مرتزقة سودانيين منذ عام 2021. وعلى مستوى أسبق، وثقت الأمم المتحدة بين 2013 و2019 انتقال أسلحة وذخائر ومركبات من السودان إلى فصائل «سيليكا» السابقة في أفريقيا الوسطى، بما في ذلك صفقة تضمنت مئات القاذفات الصاروخية والبنادق الهجومية .**وهذا التسلسل الزمني مهم لأنه يشير إلى أن البنية العابرة للحدود تسبق الحرب الحالية، بينما أدت الحرب إلى توسيع نطاقها ورفع حجم الموارد التي تتحرك من خلالها.**

ويعمل هذا كله داخل **اقتصاد حرب ذي حوافز مادية واضحة**، وليس داخل شبكة تحركها الأيديولوجيا وحدها. فالفارق الكبير بين أسعار السلاح على جانبي الحدود يخلق حافزاً مباشراً لإعادة البيع؛ إذ يُشترى رشاش الدوشكا بنحو 5,000 دولار قرب حدود دارفور ويمكن أن يصل سعره إلى نحو 10,000 دولار في فوار الليبية. كما لا تُدار هذه التجارة بالنقد وحده، بل يجري تسديد المقابل بالذهب والوقود والمركبات والمخدرات، بينما تتيح أجهزة الاتصال الفضائي للقوافل العمل عبر مساحات جغرافية شاسعة وتقليل أثر انقطاع الاتصالات التقليدية. وفي هذا السياق، فإن توالي العقوبات الدولية خلال فترة قصيرة لا ينبغي تفسيره فقط باعتباره تصعيداً في الضغط، بل أيضاً **كمؤشر على قدرة الشبكات المستهدفة على إعادة تشكيل قنواتها ووسائلها بسرعة**.

وتقود هذه المعطيات إلى المفارقة الاستراتيجية الأهم في التقرير :**الحرب نفسها قد تحتجز مؤقتاً جزءاً من فائض السلاح والمقاتلين داخل مسرحها، لكنها لا تلغي خطر انتشاره؛ بل قد تؤجله إلى مرحلة لاحقة** .فإذا تراجع القتال من دون نزع فعلي للسلاح، وتسريح للمقاتلين وإعادة إدماجهم، وتفكيك للبنية العسكرية والاقتصادية المستقلة للمليشيا، وضبط للحدود

وتعقب لمخزونات السلاح ومساراته، فإن الموارد التي راكمتها الحرب لن تختفي. وقد تتحول، بدلاً من ذلك، إلى فائض أمني قابل لإعادة التوظيف في ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وحوض بحيرة تشاد والساحل.

وعليه، فإن الخطر الذي يكشفه هذا التقرير ليس سيناريو بعيداً لانتشار محتمل للسلاح، بل مساراً بدأ بالفعل في الظهور عبر حلقات موثقة، وإن كانت الأدلة لا تسمح بإسناد كل حلقة إلى سلسلة واحدة أو إلى فاعل واحد .وما يحدد مدى اتساعه هو قدرة الأطراف الدولية والإقليمية على قطع شبكات الإمداد، وتجفيف اقتصاد الحرب، وتعقب الأسلحة والوسطاء، والتعامل مع ملف المقاتلين الأجانب قبل أن تتحول موارد الحرب السودانية إلى بنية مستقلة لإعادة إنتاج العنف خارج السودان .**نافذة التدخل الوقائي ما تزال مفتوحة؛ لكن كلما طال أمد الحرب واتسعت شبكاتها، أصبحت كلفة إغلاق هذه النافذة أعلى.**

المحتويات

ملخص تنفيذي..... 2

مقدمة: حرب سودانية بارتدادات إقليمية..... 7

1. من حرب سودانية إلى تهديد أمني عابر للحدود 11

2. منهجية تقييم الأدلة ومسارات انتقال الأسلحة..... 13

3. المسار الموثق: من مخازن الدعم السريع إلى أسواق الساحل..... 16

«الدوائر الجانبية»: مدخل التوثيق الميداني 16

كيف تتحول شحنات السلاح من المليشيا لتصبح إلى مورد للتهريب 18

اقتصاد الأسعار والمضبوطات: مؤشرات حركة السلاح 21

4. ليبيا: منصة لوجستية للعبور وإعادة التوزيع في اقتصاد السلاح الإقليمي..... 29

شبكة متعدّدة العقد والوظائف 29

من ممرّ عبور إلى قاعدة خلفية 30

إعادة التموضع: من أم جرس إلى الكفرة..... 31

الجسر الجوي: الطائرات والمشغّلون بأسمائهم 33

المرتزقة في صفوف المليشيا: من بوغوتا إلى الفاشر 36

البنية ليست وليدة الحرب الراهنة 38

من الذي يدير العملية..... 38

الأدوار المتعددة وإعادة البيع في السوق الموازية..... 39

تعدّد الفاعلين ولا مركزية القرار 41

شرق ليبيا: التميز الواجب 42

استجابة العقوبات..... 42

5. أفريقيا الوسطى: سجلّ مبكر لتحوّل السلاح إلى أداة نفوذ عابر للحدود..... 45

«سيليكا» والدعم السريع: جذور مبكرة لشبكات التسليح العابرة للحدود..... 45

6. بحيرة تشاد: مخاطر استراتيجية محتملة..... 47

ما تكشفه عمليات تعقب الأسلحة حتى الآن 48

7. ما بعد الوقائع المثبتة: تحذيرات رسمية وخبرات ميدانية 54

8. الدلالات الاستراتيجية: من إدارة الحرب إلى منع الانتشار 58

مفارقة الحرب: القتال يجمد الخطر الإقليمي مؤقتاً ولكنه يفاقمه..... 58

9. من التشخيص إلى السياسات: ما العمل؟ 62
خاتمة :من التوثيق إلى الفعل 64
توصيات **65**

مقدمة: حرب سودانية بارتدادات إقليمية

مع دخول الحرب في السودان عامها الرابع، لم تعد شأناً داخلياً معزولاً تقتصر وقائعه على الحدود السودانية. فقد تحولت مناطق سيطرة مليشيا الدعم السريع إلى عقدة مركزية ضمن شبكة إقليمية واسعة لتهريب الأسلحة والمقاتلين والوقود والعتاد العسكري، تمتد عبر تشاد وليبيا ودارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنها إلى فضاء الساحل والصحراء وغرب أفريقيا. ولم تعد هذه الممرات تعمل في اتجاه واحد، إذ أدى تفكك خطوط السيطرة، وتعدد الوسطاء، وتراجع القدرة على ضبط شبكات الإمداد، إلى تحويل بعضها إلى قنوات لتسرب الأسلحة والعتاد من السودان، وإعادة ضخها في أسواق السلاح غير المنظمة، وكذلك إلى شبكات وجماعات إرهابية تنشط في بيئات نزاع أخرى. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن شبكات الأسلحة والمرتزقة التي تدعم مليشيا الدعم السريع أصبحت مترابطة إقليمياً مع مجموعات مسلحة في الساحل، وأن تدفقات السلاح لم تعد محصورة في تغذية الحرب داخل السودان.

ويزداد خطر انتشار هذه الأسلحة وتسربها مع تفكك صفوف المليشيا وتراجع قدرتها على إحكام السيطرة على عناصرها وشبكاتها، بما فتح المجال أمام إعادة بيع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المتطورة، وتهريبها عبر شبكات عابرة للحدود بوصف ذلك أحد مصادر تمويل القادة المحليين للمجموعات العاملة تحت إمرتهم. ولا يقتصر الأمر على الأسلحة الصغيرة والمتوسطة، إذ تمتلك مليشيا الدعم السريع أيضاً منظومات تسليح أكثر تطوراً، الأمر الذي يرفع مخاطر انتقال قدرات عسكرية نوعية إلى خارج مسرح الحرب السودانية.

وعليه، لا يقتصر أثر الحرب السودانية على إعادة تشكيل موازين القوة داخل السودان، بل يهدد بتحويل مخزونات السلاح ومسارات الإمداد التي توسعت بفعل الحرب إلى مصدر مستدام لتغذية النزاعات المسلحة وشبكات العنف والجماعات المتطرفة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وتزداد خطورة ذلك بالنظر إلى الترابط القائم أصلاً بين شبكات التهريب

والأسواق غير المشروعة والجماعات المسلحة في هذا الفضاء، بما في ذلك الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية، وبوكو حرام، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وغيرها.

ومنذ منتصف عام 2023، ظهرت مراكز مرتبطة بالدعم السريع في شرق تشاد، وأصبحت الحدود التشادية السودانية ممراً متزايد النشاط لتهريب الأسلحة وحركة الجماعات المسلحة، ضمن قوس إقليمي يمتد من السودان عبر تشاد وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى جنوب السودان[1].

وتشير التقارير إلى أن مخزونات الأسلحة المرتبطة بمليشيا الدعم السريع، والتي تضم رشاشات ثقيلة من طراز DShK ورشاشات PKT وقاذفات صاروخية محمولة، تُنقل من دارفور عبر حقول الذهب في كوري بوغودي على الحدود التشادية الليبية، ثم تُباع لمشترين في النيجر ومالي، بينهم فصائل مرتبطة بجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وحركة إنقاذ أزواد. وقد أعادت الحرب السودانية تشكيل اقتصادات الأمن في تشاد وليبيا، إذ دخلت مخزونات الأسلحة التي استولت عليها أطراف مختلفة في التداول الإقليمي، بما أسهم في نشوء اقتصاد إقليمي للأمن وانعدام الأمن، تتغذى فيه أسواق السلاح وأسواق العمل المسلح بعضها من بعض[2].

ولا يتعلق الأمر، وفق المعطيات المتاحة، بفقدان عابر للأسلحة في ساحات القتال، أو بغنائم حرب انتقلت لاحقاً إلى أطراف أخرى، بل بعمليات تحويل وإعادة بيع ارتبطت بشبكات الوساطة والنقل واللوجستيات المتصلة بخطوط إمداد مليشيا الدعم السريع نفسها. فقد

1 Global Initiative Against Transnational Organized Crime (GI-TOC) (2026) *How border criminal economies are drawing Chad further into Sudan's conflict*. Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime. Available at: Global Initiative Against Transnational Organized Crime

2 Herbert, M. (2025) 'Sudan's civil war fuels a new regional conflict economy', *Institute for Security Studies (ISS)*. Available at: Institute for Security Studies Africa

جرى تحويل شحنات من الأسلحة والعتاد في نقاط محددة داخل تشاد، ثم نقلها شمالاً عبر ليبيا بواسطة شبكات من الوسطاء والمرتزقة، قبل أن تجد طريقها إلى أسواق السلاح في منطقة الساحل. وتوفر عملية الضبط التي نفذتها السلطات التشادية في أبريل/نيسان 2025، والتي شملت أكثر من 130 قطعة سلاح جرى تتبع صلتها بمليشيا الدعم السريع، دليلاً مباشراً على أن تدفقات السلاح باتت تتحرك أيضاً في الاتجاه المعاكس: من مسارح الحرب في السودان إلى أسواق وشبكات السلاح في الإقليم.

وليست هذه السابقة الأولى التي يظهر فيها الدعم السريع، أو عناصر مرتبطة به، في موقع المورّد لجماعات مسلحة غير حكومية. فقد وثقت فرق خبراء الأمم المتحدة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، خلال عامي 2018 و2019، بيع أسلحة وذخائر ومركبات لفصائل منبثقة عن تحالف «سيليكا». كما تعود جذور هذا النمط إلى عام 2013، حين رُصدت تدفقات عتاد سوداني إلى متمردي «سيليكا»، في العام نفسه الذي أُعيد فيه تشكيل الجنجويد ضمن بنية قوات الدعم السريع[3].

وتكمن خطورة اللحظة الراهنة في أن الحرب، رغم عنفها ووحشيتها وآثارها الكارثية، تعمل حالياً كعامل جذب يستوعب السلاح والمقاتلين داخل السودان. غير أن أي هدنة أو تسوية لا تتضمن إدارة صارمة للأسلحة والمقاتلين، وتسريحاً منظماً للمرتزقة، ورقابة فعالة على الحدود، قد تطلق شبكات السلاح والمرتزقة نحو فضاء أوسع. وعندها لن تقتصر المشكلة على استمرار الحرب، بل ستمتد إلى ما قد تخلّفه من ترسانة حربية متنقلة وأسواق تهريب جاهزة لخدمة جماعات أكثر تطرفاً في واحدة من أكثر مناطق أفريقيا هشاشة.

3 United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) (2023) *Transnational Organized Crime in the Sahel: Firearms Trafficking*. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime. Available at: United Nations Office on Drugs and Crime



عناصر من مليشيا الدعم السريع يشغلون رشاشاً ثقيلاً من طراز (دوشكا) على متن سيارة مقاتلة تابعة للدعم السريع في دارفور .

1. من حرب سودانية إلى تهديد أمني عابر للحدود

منذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 15 أبريل/نيسان 2023، تجاوزت تداعياتها نطاق الخرطوم ودارفور لتتحول إلى أزمة ذات أبعاد إقليمية عميقة. فقد أنتج النزاع إحدى أكبر موجات النزوح في العالم، وفتح في الوقت نفسه باباً واسعاً أمام تفاقم مخاطر انتشار السلاح وحركة المرتزقة في الإقليم. وتعود جذور قوات الدعم السريع إلى ميليشيات الجنجويد التي برزت خلال حرب دارفور، قبل أن تتطور إلى قوة عسكرية واسعة النفوذ سيطرت على مساحات كبيرة من الإقليم، وصولاً إلى الهجوم على الفاشر، آخر معاقل الحكومة في دارفور، وما رافقه من اتهامات أممية بارتكاب انتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ومع اتساع رقعة الحرب وتعدد أنماط الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الدعم السريع، فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على عدد من قادتها. كما حذرت وزارة الخزانة الأميركية من أن استمرار القتال قد يهيئ بيئة مواتية لنمو الجماعات الإرهابية. ومن هذه الزاوية ينطلق هذا التقرير من سؤال مركزي: هل بدأت الأسلحة المرتبطة بقوات الدعم السريع وخطوط إمدادها تتحول إلى مصدر تغذية لشبكات جهادية ومتمردة خارج السودان؟

وتجعل الجغرافيا السياسية والأمنية هذا السؤال أكثر إلحاحاً. فدارفور لا تقع على هامش الخريطة الإقليمية، بل في قلب ممر يربط السودان بتشاد وجنوب ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل. وفي هذا الفضاء، لا تعمل الحدود بوصفها حواجز صلبة، بل كخطوط سياسية رخوة تعبرها القوافل وشبكات التهريب والمقاتلون، وتتداخل عبرها تجارة الذهب والوقود والسلاح.

وبهذا المعنى، فإن ما يجري في دارفور لا يبقى محصوراً في دارفور، بل يتحول، بفعل الجغرافيا والشبكات المسلحة والاقتصادات غير المشروعة، إلى جزء من معادلة أمنية إقليمية أوسع.

ويجمع هذا التقرير الأدلة المتاحة بشأن انتقال السلاح من الحرب السودانية إلى جماعات جهادية ومتمردة في الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى، مع التمييز المنهجي بين ثلاث درجات من الإثبات: وقائع موثقة، ومؤشرات ترجحها بنية الممرات والأسواق، وتحذيرات رسمية وميدانية تشير إلى خطر وشيك لا يزال بحاجة إلى إثبات جنائي وتقني أكثر حسماً.

2. منهجية تقييم الأدلة ومسارات انتقال الأسلحة

تختلفالأدلة المتاحة في ملف انتقال الأسلحة وتسربهامن قبضة مليشيا الدعم السريع لتنتشر في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد من حيث طبيعتها ومصادرها ومستوى التحقق الذي تخضع له، كما تتباين قدرتها على إثبات وقائع محددة وانما تكشف عن أنماط واسعة لحركة الأسلحة والشبكات التي تديرها. ولذلك، يتبنى هذا التقرير منهجاً تحليلياً صارماً يقوم على **تصنيف الأدلة وفق قوتها ووظيفتها، والتمييز الواضح بين ما هو مثبت بالأدلة المباشرة، وما تكشفه المؤشرات البنيوية عن مسارات وشبكات قائمة، وما تؤكده المعطيات المتراكمة بشأن المخاطر المستقبلية** .ولا يعني هذا التمييز تخفيف قوة الاستنتاجاتالواردة ، بل على العكس، يضمنهذا المنهج أن يستند كل استنتاج إلى المستوى المناسب من الأدلة، بحيث تكون النتيجة النهائية أكثر صلابة وقابلية للتحقق منهاوالدفاع عنها. وبناءً على ذلك، يقسم التقرير الأدلة إلى ثلاث طبقات مترابطة :**الوقائع الموثقة، وبنية الممرات والأسواق والشبكات، ثم تقدير المخاطر المستقبلية**، باعتبارها مستويات متكاملة لبناء صورة دقيقة عن ديناميات انتقال الأسلحة وتسربها في الإقليم.

تتمثل الطبقة الأولى في الوقائع الموثقة، وهي الأدلة التي المستندة إلىتوثيق عمليات نقل أو ضبط أو تعقب جرى إثباتها من خلال تحقيقات ميدانية موثوقة، أو تقارير فرق الخبراء، أو سجلات الضبط، أو أدوات التتبع الفني للأسلحة ومكوناتها. وتمثل هذه الطبقة الأساس الأكثر صلابة في بناء الاستنتاجات، لأنها تتيح مستوى تأكيد يتجاوز مجرد الاشتباه إلى واقعة مثبتة وقابلة للتحقق والتوثيق.

أما الطبقة الثانية فتتمثل في بنية الممرات والأسواق والشبكات اللوجستية، بما تشمله من طرق للتهريب، ونقاط عبور، ووسطاء، ومراكز تجميع وتوزيع، وأسعار، وأنماط للعرض والطلب. ولا توفر هذه العناصر، في كل حالة، دليلاً جنائياً مكتمل الأركان على انتقال سلاح بعينه، لكنها

تكتسب أهميتها من قدرتها على الكشف عن اتجاهات الحركة، ومرونة شبكات التهريب، والروابط بين الأسواق المحلية والإقليمية، بما يسمح بفهم البيئة التي تجعل انتقال الأسلحة ممكناً ومستداماً.

وتتمثل الطبقة الثالثة في تقدير الخطر المستقبلي، أي مجموعة المؤشرات والتحذيرات والتقديرات الصادرة عن جهات رسمية وخبراء متخصصين، والتي تستند إلى تراكم المخزونات، واتساع الشبكات العابرة للحدود، وتوافر المقاتلين، وتطور قدرات الجماعات المسلحة. ولا ينبغي التعامل مع هذه التقديرات باعتبارها وقائع مكتملة، وإنما بوصفها مؤشرات تساعد على تحديد السيناريوهات المحتملة ومواطن الخطر التي تستدعي المتابعة والاحتراز.

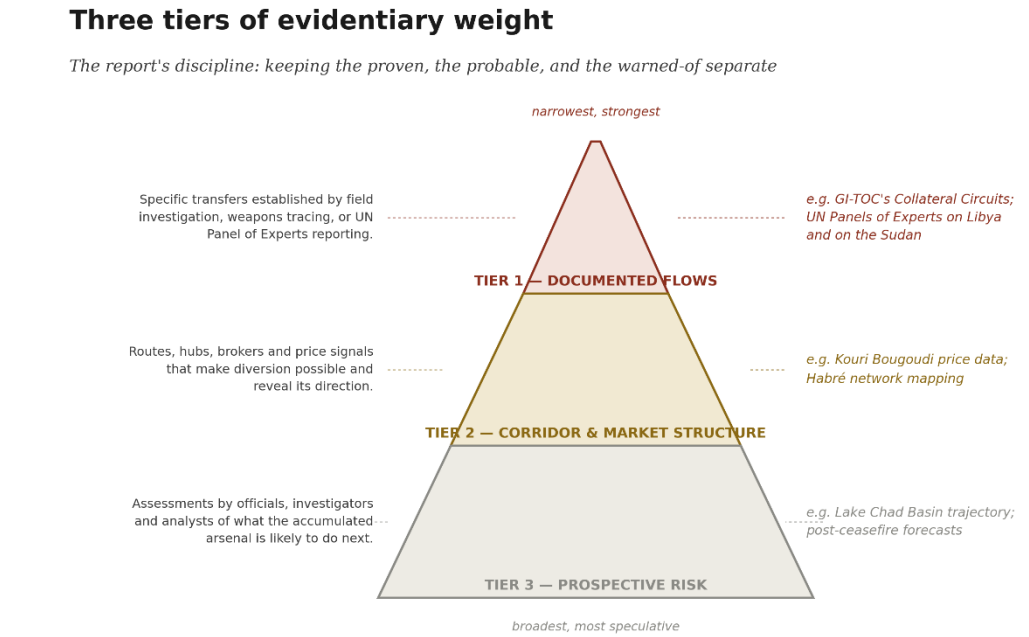

طبقات الوزن الاستدلالي الثلاث المعتمدة في التقرير: الوقائع الموثقة، وبنية الممرات والأسواق، وتقدير الخطر المستقبلي.

وفي هذا الإطار، يمثل تقرير «الدوائر الجانبية» الصادر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمةأحد المصادر المهمة لفهم الطبقتين الأولى والثانية، إذ لا يكتفي بطرح قراءة نظرية للمشهد، وإنما يستند إلى بحث ميداني تم اجراؤه بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول

2025، وشمل مقابلات مع مهربي أسلحة، ومقاتلين سابقين، ومنسقي قوافل، وعمال في مناجم الذهب داخل تشاد وليبيا. وتوفر هذه المعطيات نافذة مهمة تكشف البنية غير الرسمية التي تتحرك من خلالها الأسلحة والسلع والأفراد عبر الحدود. أما فيما يتعلق بترسانات الجماعات الجهادية في الساحل وحوض بحيرة تشاد، فتقدم منظمة تعقب الأسلحة في مناطق النزاع قاعدة تقنية أكثر دقة، من خلال توثيق وتتبع أسلحة ضبطتها جماعات مسلحة منذ عام 2015، بما يساعد على تحديد مصادر الأسلحة وأنماط وصولها واستخدامها عبر الزمن.

وتكتسب هذه المنهجية أهميتها الأساسية من ضرورة تجنب القفز من التحذير إلى الجزم. فالمبالغة في الاستنتاج لا تقوي الحجة، بل قد تقوض مصداقيتها وتمنح الأطراف المعنية فرصة للطعن في التقرير برمته استناداً إلى تجاوز واحد لحدود الأدلة. لذلك يميز التقرير بوضوح بين ما ثبت فعلاً في الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى، وما تشير إليه الأدلة باعتباره احتمالاً مرجحاً في حوض بحيرة تشاد. إن الفصل بين الموثق والمحتمل ليس مجرد تحفظ لغوي أو احتياط منهجي، بل هو شرط أساسي لبناء تحليل قابل للدفاع عنه والبناء عليه بما يوفر أساساً أكثر صلابة لفهم مخاطر تسرب الأسلحة، وتحديد مساراتها، وتقييم قدرة الشبكات المسلحة على استيعابها، ووضع استجابات واقعية قائمة على الأدلة بدلاً من الاستنتاجات غير المدعومة.

3. المسار الموثق: من مخازن الدعم السريع إلى أسواق الساحل

«الدوائر الجانبية»: مدخل التوثيق الميداني

لا يمكن النظر الي تقرير (الدوائر الجانبية) بوصفه دراسة تقنية متخصصة في تعقب الأسلحة فحسب، وإنما باعتباره تحليلاً ميدانياً وتوثيقياً لكيف قامت الحرب السودانية بإعادة تشكيل أسواق السلاح وشبكات المقاتلين والاقتصادات غير الرسمية المرتبطة بها في كل من تشاد وليبيا ومنطقة الساحل باسرها. وقد كانت إحدى أهم خلاصاته وأكثرها دلالة تتعلق بتسرب جزء من مخزونات الأسلحة المرتبطة بقوات الدعم السريع إلى خارج مسرح الحرب السودانية، ودخولها في شبكات إقليمية للاتجار بالسلاح وإعادة التوزيع.

ويوثق التقرير انتقال أسلحة ذات طبيعة عسكرية ثقيلة، من بينها رشاشات الدوشكا DShKh و PKTوقذائف صاروخية محمولة مضادة للطائرات، عبر منطقة كوري بوغودي ومحيط حقول الذهب على الحدود التشادية–الليبية. ولم تكن هذه الحركة عشوائية أو منفصلة عن شبكات التهريب القائمة، هي جزء من ممرات وشبكات لوجستية راسخة، أوكلت الي وسطاء من الطوارق ومهربون أخرون مرتبطون بجماعات إرهابية في الإقليم، نقل الأسلحة غرباً عبر أوباري وغات وممر السلفادور في جنوب غرب ليبيا. وبذلك تحولت المنطقة الحدودية بين تشاد وليبيا من مجرد مساحة توريد أسلحة الي مليشيا الدعم السريع إلى حلقة وصل فعلية بين مخزونات الحرب السودانية وأسواق السلاح والجماعات المسلحة في الساحل الافريقي.

وعبر هذه الحلقة، وجدت أسلحة مليشيا الدعم السريع طريقها إلى أسواق ومشترين في النيجر ومالي، بما في ذلك فصائل مرتبطة بجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وحركة إنقاذ أزواد. والأهم أن حركة السلاح لم تعتمد حصراً على وسطاء يعملون من مسافات بعيدة، فقد وثق التقرير حالات انتقل فيها مشترون من أزواد بأنفسهم

إلى أوباري أو كوري بوغودي لإتمام عمليات الشراء، مستفيدين من شبكات القرابة والثقة والعلاقات المحلية التي توفرها المجتمعات العابرة للحدود. وهذا يعكس وجود سوق إقليمية مترابطة للسلاح قادرة على تحويل الأسلحة الخارجة من مسرح الحرب السودانية إلى موارد مباشرة لصراعات مسلحة أخرى.

وتكمن الخطورة الاستراتيجية في أن هذه التطورات تعني أن آثار الحرب السودانية لم تعد محصورة في حدود ساحاتها وميادينها المباشرة. فالسلاح الذي كان جزءاً من مخزون الحرب في السودان، وكان يُفترض أن يُستهلك في جبهات القتال السودانية، بدأ يتحول إلى مورد يغذي اقتصاد الحرب الإقليمي في الساحل. ومع استمرار الحرب، فإن هذه العملية لا تمثل مجرد حالات تهريب منفردة، وإنما تكشف عن قابلية خلق مسار مستدام لإعادة تدوير السلاح عبر الحدود، بما يربط بصورة مباشرة بين ديناميات الصراع في السودان وتنامي القدرات القتالية للجماعات المسلحة في منطقة الساحل. ومن ثم، فإن تسرب هذه الأسلحة يجب النظر اليه باعتباره أحد مظاهر تحول مليشيا الدعم السريع من فاعل مسلح غير رسمي في صراع داخلي إلى عامل يضاعف عدم الاستقرار المسلح على المستوى الإقليمي.

كيف تتحول شحنات السلاح من المليشيا لتصبح إلى مورد للتهريب

يكشف تتبع تسرب أسلحة مليشيا الدعم السريع أن الأمر لم يكن مجرد فقدان عشوائي للأسلحة في سياق الفوضى التي صاحبت العمليات القتالية، وإنما كان **عملية منظمة لإعادة توجيه جزء من الإمدادات بعيداً عن مسارها الأصلي بغرض الربح المادي واستمالة المرتزقة من المجموعات المسلحة الأخرى في الإقليم وخلق تحالفات معها.** فبحسب المعطيات المتاحة، تم اكتشاف فائض من شحنات اسلحة كانت مرسلة لصالح مليشيا الدعم السريع من الامارات عبر ليبيا وتشاد، ثم تحويلها وتسليمها داخل الأراضي التشادية في نقاط محددة، من بينها **برداي، وإيمي أتروم، ووادي مارو، ومنطقة ديردي-ووني في إقليم كانم** .وتكتسب هذه الوقائع أهميتها من موقع تلك النقاط على مقربة من مسارات الحركة العابرة للحدود وكما انها غير مجاورة بشكل مباشر ولا تشكل جزءاً من الحدود السودانية التشادية، بما يشير إلى أن خروج السلاح من منظومة الإمداد الأصلية لم يكن نتيجة خسائر ميدانية عرضية، بل

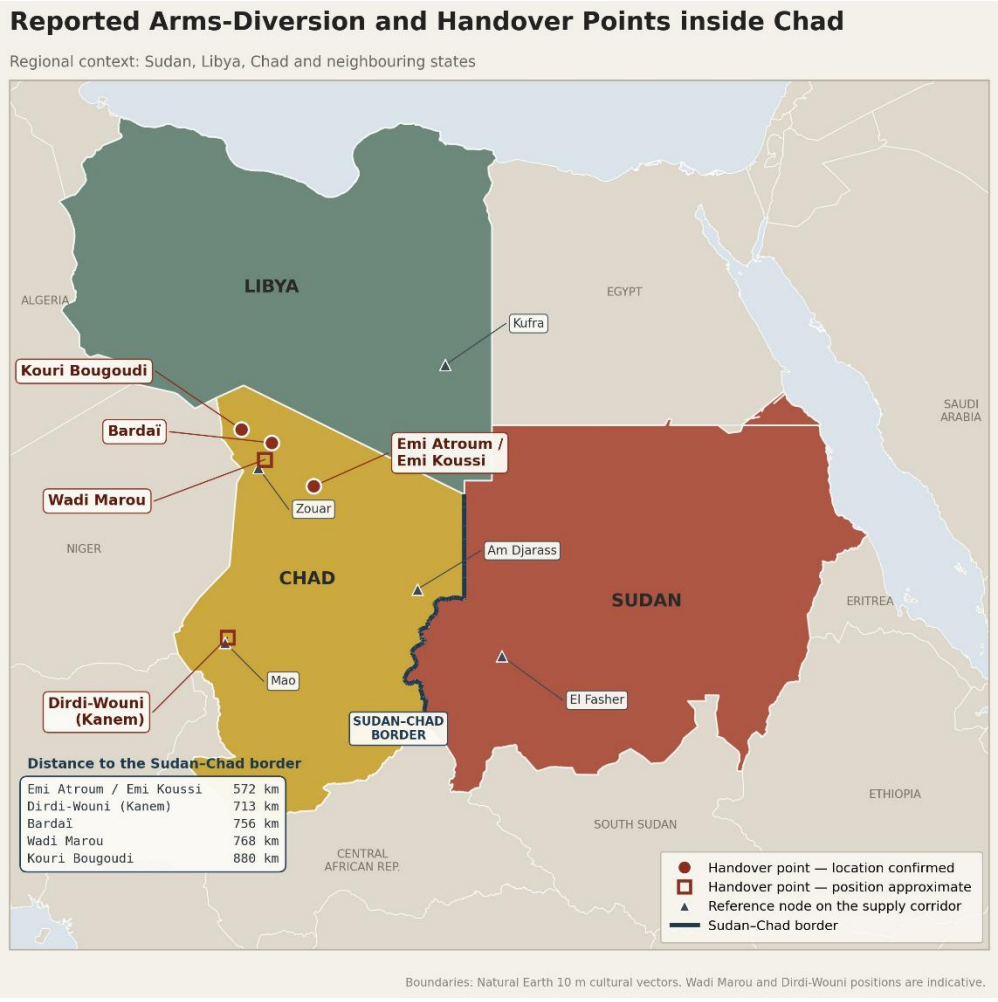

نتيجة آلية تحويل وتسريب للسلاح تستفيد من البنية اللوجستية القائمة وتعمل عند نقاط قريبة من ممرات الإمداد نفسها.

وفي هذا السياق، تبرز الشبكة اللوجستية التي يديرها أمير الحرب التشادي صالح «أنكازي» عبد الكريم هبري، ابن شقيق الرئيس التشادي الأسبق حسين هبري، (الملقب برجل السلفادور وهو ممر مشهور للتهريب في مثلث الحدود الليبي، النيجري، الجزائري) والتي اضطلعت بدور محوري في نقل الشحنات العسكرية شمالاً عبر منطقتي ميسكي وكوري بوغودي باتجاه الأراضي الليبية، لتُعاد جدولة مسارها وتوجيهها إلى مناطق السيطرة والنفوذ التابعة للواء 128 في القوات المسلحة العربية الليبية (المعروفة اعلامياً باسم الجيش الوطني الليبي - LNA تحت قيادة المشير خليفة حفتر) قبل دخوله في اشتباكات لاحقة معها.

يكشف هذا المسار عن مستوى متقدم من التنظيم والتنسيق يتجاوز المفاهيم التقليدية لتسرب السلاح، إذ لا يعبر الأمر عن فقدان عشوائي للمعدات من مسرح العمليات ثم ظهورها لاحقاً في الأسواق، بل يعكس عملية إعادة توظيف منظمة لممرات الإمداد وشبكات النقل والوسطاء الميدانيين، بما يحقق غايات مختلفة عن الوجهات الأصلية المقصودة لتلك الشحنات.

وعليه، فإن ما بدأ بوصفه جزءاً من ممر إمداد مخصص لمليشيا قوات الدعم السريع تحوّل، عند نقاط محددة على امتداد هذا المسار، إلى **قناة موازية لإعادة توزيع الأسلحة على مجموعات مسلحة أخرى خارج السودان** .ولم يعد مسار هذه الشحنات محكوماً حصراً باحتياجات الجبهة التي أُرسلت إليها في الأصل، بل أصبح خاضعاً أيضاً لمنظومة من الوسطاء وشبكات النقل والحماية والاتجار العابرة للحدود، حيث تتداخل الاعتبارات العسكرية مع الحوافز التجارية والاقتصادات غير الرسمية. وتؤكد الأدلة المتاحة أن الأسلحة المرتبطة بمسارات إمداد مليشيا الدعم السريع دخلت بالفعل في دوائر أوسع لإعادة التوجيه وإعادة

البيع داخل تشاد وليبيا ومنطقة الساحل الأوسع، بما جعل بعض خطوط الإمداد جزءاً من سوق إقليمية للسلاح تتجاوز الغرض العسكري الأصلي للشحنات.

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لهذا التحول في أنه **يغيّر طبيعة السلاح نفسه من كونه اداة للحرب** .فحين يصبح بالإمكان اقتطاع الشحنات من مساراتها الأصلية، ونقلها عبر الحدود، وإعادة بيعها أو توجيهها إلى جماعات مسلحة أخرى، فإن السلاح لا يبقى مرتبطاً بالعمليات القتالية في جبهة واحدة أو بطرف واحد، وإنما يتحول إلى أصل متداول وسلعة داخل اقتصاد حرب إقليمي. وتصف الأدلة البحثية هذه العملية باعتبارها جزءاً من دوائر مترابطة تتحرك فيها الأسلحة والمقاتلون والوقود ووسائل النقل والحماية بصورة متزامنة، بحيث تعزز كل شبكة قدرة الأخرى على الاستمرار.

وبهذا المعنى، فإن **تسرب الأسلحة من مسارات الإمداد السودانية لا يمثل أثراً جانبياً للحرب، وإنما أحد تحولاتها الإقليمية المباشرة** .فكلما اتسعت قدرة شبكات الإمداد والوسطاء على تحويل وجهة الشحنات وإدخالها في ممرات وأسواق جديدة، اتسع نطاق المستفيدين من هذه الأسلحة، وازدادت قدرتها على تغذية نزاعات أخرى.

ونتيجة لذلك أصبح **السلاح الذي دخل السودان بوصفه أداة لدعم طرف فيما يفترض انه حرب داخلية محدودة يمكن أن يخرج منه بوصفه مورداً لنزاعات متعددة** .وهنا ينتقل أثر الحرب من مجرد انتقال المقاتلين أو اللاجئين أو الأزمات الإنسانية إلى انتقال مادي لقدرات العنف نفسها، أي انتقال الأسلحة، والشبكات التي تحركها، والحوافز الاقتصادية التي تضمن استمرار تداولها. وهذا ما يجعل استمرار هذه المسارات خطراً إقليمياً يتجاوز السودان، ويحوّل الحرب إلى مصدر لإعادة تشكيل أسواق السلاح وشبكات القوة المسلحة في تشاد وليبيا والساحل.

FIGURE 1 · SECTION 3.2

How weapons meant for the RSF reach al-Qaeda and IS affiliates

The diversion mechanism: a single supply chain splits at Chadian handover points

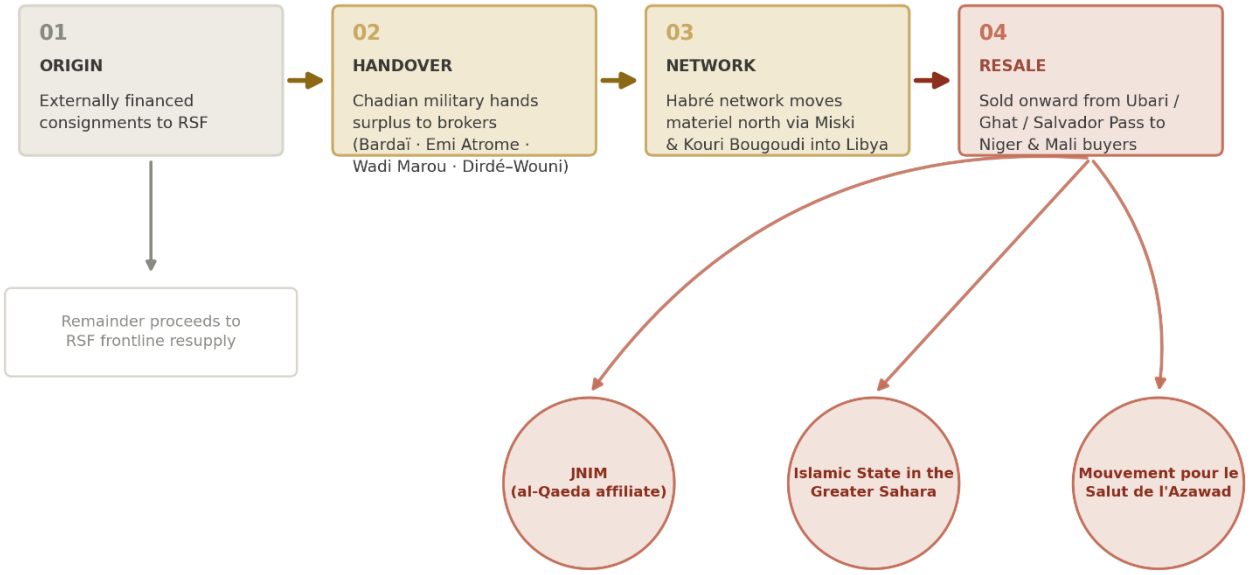

Key finding: the materiel is not lost or scavenged — it is diverted by the RSF's own logistics and mercenary networks.

Source: Badi, Collateral Circuits (GI-TOC, December 2025), pp. 26–36.

آلية التحويل: كيف تصل الأسلحة المُعدَّة لقوات الدعم السريع إلى تنظيمي القاعدة وداعش

اقتصاد الأسعار والمضبوطات: مؤشرات حركة السلاح

تكشف **الأسعار ومسارات إعادة البيع** عن بُعد إضافي بالغ الأهمية في دينامية انتقال وتسرب الأسلحة، إذ لا تعكس فروق الأسعار مجرد اختلافات جغرافية، وإنما تكشف عن وجود **سوق إقليمية مترابطة للسلاح** تتحدد قيمتها وفق المسافة، ومخاطر النقل، والسيطرة على الممرات، وقدرة الوسطاء على تجاوز نقاط الرقابة والتفتيش الرسمية. فكلما ابتعد السلاح عن مصدره الأصلي وازدادت المخاطر المرتبطة بنقله وإخفائه وإعادة بيعه، ارتفعت قيمته السوقية بصورة واضحة. وبحسب المعطيات التي تم تجميعها، يُشترى رشاش الدوشكا **DShK** الثقيل بالقرب من حدود دارفور بنحو **5,000دولار**، قبل أن يصل سعره في بلدة **فوار الليبية** إلى نحو **10,000دولار**. وبالمثل، فإن بندقية الكلاشينكوف من طراز **AK-47** التي تُباع في

كلايت بنحو **500دولار** يمكن أن يتضاعف سعرها الي الف دولار او أكثر في **كوري بوغودي** ومحاور **تيبستي** المجاورة.

وتكتسب هذه الفوارق أهمية تحليلية لأنها تشير إلى أن السلاح لا يتحرك داخل فراغ لوجستي، وإنما ضمن **سلسلة قيمة تجارية عابرة للحدود**، فكل مرحلة من مراحل انتقاله تضيف تكلفة ومخاطر، لكنها في الوقت نفسه تخلق هامش ربح جديد للوسطاء، والمهربين، وشبكات الحماية والنقل. وبذلك يصبح استمرار حركة السلاح مدفوعاً ليس فقط بالطلب العسكري، وإنما أيضاً بالحوافز الاقتصادية التي تنشأ حول عمليات نقله وإعادة توزيعه. وكلما اتسعت الفجوة السعرية بين مناطق المصدر ومناطق الطلب، ازدادت الجدوى الاقتصادية لتجاوز الحدود وإعادة توجيه الشحنات إلى أسواق أكثر ربحية.

كما أن **المقايضة** تؤدي دوراً موازياً للنقد في هذه الأسواق. فلم تعد عمليات بيع الأسلحة المسربة من ترسانة مليشيا الدعم السريع وشبكات دعمها، وتسديد قيمتها محصورة في العملات النقدية والأموال، وإنما شملت **الوقود والمركبات والذهب والمخدرات**، بما يعكس اندماج تجارة السلاح مع منظومة أوسع من الاقتصاديات غير الرسمية والجرائم العابرة للحدود. وفي هذه البيئة، لا يمثل السلاح سلعة منفصلة، بل يصبح جزءاً من شبكة تبادل متعددة السلع والخدمات، يمكن من خلالها تحويل الذهب أو الوقود أو المركبات إلى قدرة قتالية، والعكس بالعكس.

وتشير المعطيات كذلك إلى دخول **أجهزة الاتصال الفضائي، بما فيها ستارلينك**، ضمن الأدوات المستخدمة من قبل بعض القوافل لتسهيل الحركة والتنسيق في المناطق النائية التي تضعف فيها قدرة السلطات على المراقبة والاتصال. ويعني ذلك أن شبكات التهريب لا تعتمد فقط على الممرات الجغرافية التقليدية، وإنما تستفيد أيضاً من **أدوات اتصال حديثة تقلل من أثر العزلة الجغرافية وتزيد قدرة شبكات التهريب على التنسيق عبر مسافات واسعة** .ومن

ثم، فإن اقتصاد السلاح في هذه المنطقة يجمع بين عناصر تقليدية ـ الذهب والوقود والمركبات والطرق الصحراوية ـ وأدوات تقنية حديثة، بما يزيد من مرونة الشبكات وقدرتها على العمل خارج نطاق الرقابة الرسمية.

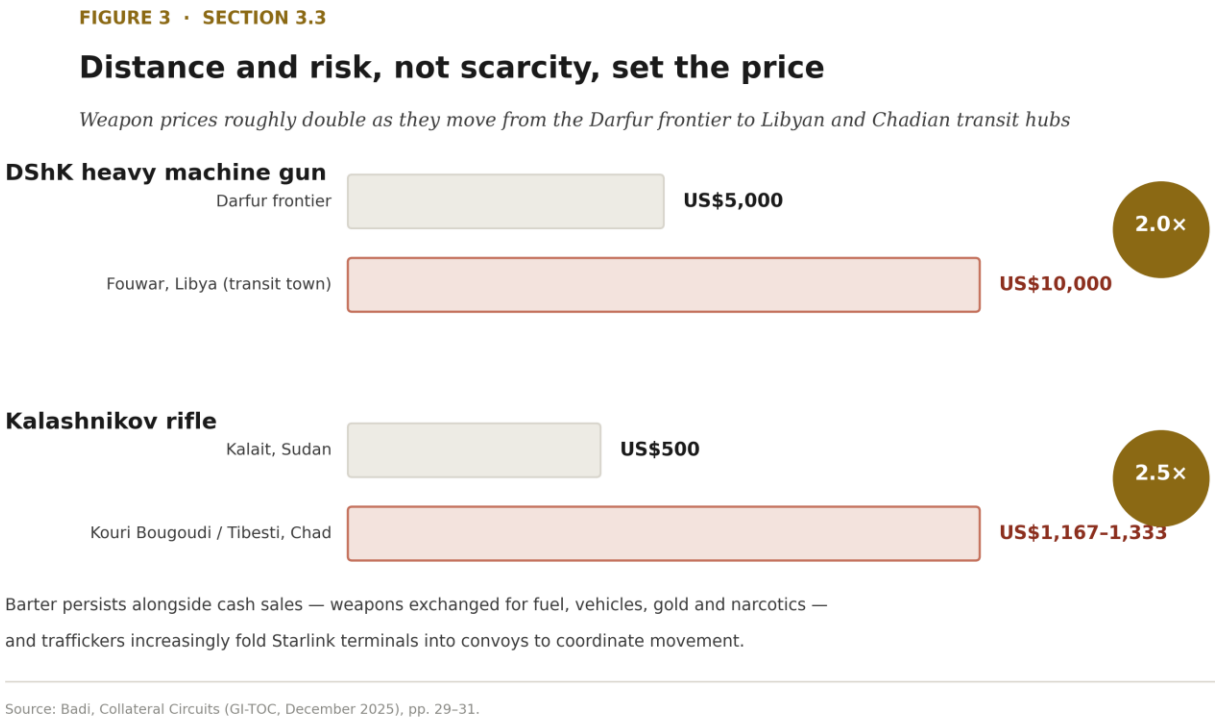

هامش ربح الأسلحة وتغير الاسعار عبر الممر، بحسب الموقع

ولا تقف الأدلة عند حدود فروق الأسعار والروايات الميدانية، وإنما تتقاطع معها **وقائع ضبط وتحقيقات مستقلة توثق انتقال الأسلحة والذخائر المرتبطة بالحرب السودانية عبر الحدود، ثم إعادة توجيه جزء منها إلى أسواق ومستخدمين آخرين** .فقد وثقت تحقيقات ميدانية في شمال تشاد ضبط أكثر من 130 قطعة سلاح في منطقة بوركو–تيبستي خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر/أيلول 2024 وأبريل/نيسان 2025، في سياق تفكيك شبكات للاتجار بالسلاح في المنطقة. تكتسب هذه الواقعة أهميتها كدليل مادي على استخدام الممر الجغرافي

الذي تصفه الدراسات المتخصصة باعتباره أحد المحاور الرئيسية لحركة السلاح بين السودان وتشاد وليبيا[4].

وتوفر تقارير الأمم المتحدة أدلة أكثر قوة ومباشرة على أن هذه الحركة لم تكن في اتجاه واحد، وأن بعض المواد العسكرية التي كانت موجهة أصلاً إلى مليشيا الدعم السريع **أعيد تحويلها لاحقاً إلى أسواق وشبكات مسلحة أخرى** .ففي تقريره النهائي الصادر في مارس/آذار 2026، وثق فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن ليبيا ضبط حالة محددة جرى فيها تحويل ذخيرة كانت موجهة أصلاً لمليشيا قوات الدعم السريع، ثم تم إعادة بيعها إلى **أفراد منخرطين في تهريب الذهب في النيجر ومرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).**

حيث تمكن فريق الخبراء من تحديد نوع الذخيرة (ذخائر **7.62×39**ملم، وهي الذخيرة الشائعة الاستخدام مع بنادق هجومية من طراز كلاشينكوف **AK**) وتحديد علامات عبواتها (والتي كانت تحمل العلامة: **"7.62S 120PC 352"** وهي العلامة التي استخدمها فريق الخبراء في عملية التعرف والتتبع **وهي ما سبق للفريق توثيقه في شحنة عسكرية صُدرت من ليبيا، ثم عُثر على ذخائر مماثلة في مصراتة.**

وأكد الفريق أن هذه الذخائر، التي كانت موجهة أصلاً إلى مليشيا قوات الدعم السريع، جرى تحويله وإعادة بيعه إلى أفراد منخرطين في تهريب الذهب في النيجر ومرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية. وخلص التقرير إلى أن استمرار تدفقات الأسلحة غير المشروعة أدى إلى **نشوء سوق موازية أسهمت في تحويل وإعادة توجيه الأسلحة والمواد العسكرية المخصصة لقوات الدعم السريع إلى أسواق في ليبيا والنيجر وتشاد**[5].

4 L'Oeil du Sahara, 'Tchad: Muté pour avoir fait son travail? Le cas Mahamat Oumar Adoum et le paradoxe de l'intégrité', 20 July 2025. (https://loeildusahara.com/tchad-mute-pour-avoir-fait-son-travail-le-cas-mahamat-oumar-adoum-et-le-paradoxe-de-lintegrite/)

5 United Nations Security Council, Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011), UN Doc. S/2026/224, 24 March 2026, para. 34. (https://digitallibrary.un.org/record/4109194?v=pdf)

تكشف هذه الواقعة عن الحلقة الأكثر خطورة في سلسلة انتقال السلاح :**الإمداد، ثم الاقتطاع، ثم التحويل، ثم إعادة البيع لمستخدم مختلف عن المستفيد الأصلي** .فالمشكلة لم تعد محصورة في وصول الأسلحة إلى مليشيا الدعم السريع عبر الممرات الإقليمية، وإنما أصبحت تشمل أيضاً قدرة الوسطاء والشبكات المسلحة وأفراد المليشيا انفسهم على اقتطاع أجزاء من هذه الإمدادات وإعادة إدخالها في أسواق أخرى. وبذلك يتحول خط الإمداد نفسه إلى مصدر لتغذية اقتصاد حرب أوسع، تنتقل داخله الأسلحة بين أطراف متعددة وفقاً للطلب والأسعار وشبكات الوساطة[6].

وتتوافق هذه النتيجة مع ما وثقه فريق الخبراء الأممي بشأن البنية اللوجستية في جنوب ليبيا. فقد أكد تقرير عام 2024 أن قوات الدعم السريع كانت المستفيد الرئيسي من خطوط الإمداد القادمة من ليبيا، وأن **السرية 77 العاملة تحت مظلة اللواء 128** التابع للقوات المسلحة العربية الليبية (LAAF) والتي تنشط تحت قيادة محمد مزوقي، في جنوب شرقي ليبيا، ولا سيما المناطق القريبة من الحدود الليبية–السودانية والليبية–التشادية، اضطلعت بدور في هذا المسار، حيث كانت عناصر الدعم السريع تتسلم الإمدادات في **معطن السارة** داخل ليبيا قبل نقلها إلى السودان ليتم ايصالها الي قاعدة الزرق في شمال دارفور. كما وثق الفريق أن قوات مرتبطة باللواء 128 صادرت في يوليو/تموز 2024 مخزوناً كبيراً من الأسلحة والذخائر كان متجهاً إلى السودان قبل ان يتم إعادة توجيهه.[7] وتكشف هذه الوقائع أن الممر ذاته كان يعمل بوصفه **قناة للإمداد، وفي الوقت نفسه مجالاً للاعتراض والمصادرة وإعادة التحكم في الشحنات**.

6 Ibid.

7 United Nations Security Council, Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011), UN Doc. S/2024/914, 13 December 2024, paras. 3–6. (https://digitallibrary.un.org/record/4073810?v=pdf)

ولا تقتصر الادلة على تقارير الأمم المتحدة. فقد خلصت دراسة **المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود** إلى أن الحرب السودانية أعادت تنشيط شبكات قديمة للتهريب بين شمال تشاد وجنوب ليبيا، وأن الأسلحة بدأت تتحرك عبر مسارات تشمل **كوري بوغودي، وفوار، وأوباري، وغات، وممر السلفادور**، مع ظهور عمليات تحويل وإعادة بيع وتسرب إلى أسواق إقليمية. كما تشير الدراسة إلى أن بعض الأسلحة بدأت، منذ أواخر عام 2024، تصل إلى مناطق أبعد من تشاد وليبيا، بما في ذلك **النيجر ومالي**، وأن شبكات الطوارق لعبت دوراً مهماً في نقل هذه الأسلحة جنوباً نحو الأسواق والجماعات المسلحة في شمال مالي[8].

وتكتسب هذه النتيجة أهمية إضافية لأن هذه الدراسة لم تعتمد فقط على بيانات الضبط الرسمية، بل تضمنت عدداً من **المقابلات الميدانية، وتحليل ورصد لطرق التهريب، وتوثيق ميداني لحركة القوافل، وتتبع بنية الأسواق المحلية وشبكات الوساطة** .وقد خلص التقرير إلى أن ما نشأ في المنطقة يمثل ما سماه «دوائر جانبية»، أي شبكات لوجستية مترابطة تتحرك فيها الأسلحة والمقاتلون والوقود وتقنيات الاتصال معاً، وتستمر في العمل بشكل مستقل حتى عندما تتغير خطوط الجبهة أو تتبدل الاحتياجات العسكرية المباشرة[9].

كما توجد مؤشرات مادية مستقلة على التشابك بين مسارات السلاح التشادية والسودانية. فقد وثقت مجموعة **بيلنغكات** (وهي منظمة معنية بالصحافة الاستقصائية ومقرها في هولندا) في عام 2025 لصناديق ذخيرة ظهرت ضمن الأسلحة التي عرضتها القوات المسلحة السودانية

8 Global Initiative Against Transnational Organized Crime, Emadeddin Badi, Collateral Circuits: The Impact of Sudan's War on Arms Markets and Mercenary Networks in Chad and Libya (Geneva: GI-TOC, December 2025). (https://globalinitiative.net/analysis/impact-sudan-war-arms-markets-mercenary-networks-chad-and-libya/)

9 Badi, Collateral Circuits, especially the discussion of 'collateral circuits' and the interaction of arms, mercenary networks, fuel and communications technology. (Emadeddin-Badi-Collateral-circuits-The-impact-of-Sudans-war-on-arms-markets-and-mercenary-networks-in-Chad-and-Libya-GI-TOC-December-2025.pdf)

باعتبارها أسلحة استولت عليها من مليشيا قوات الدعم السريع في أم درمان، وحملت إحدى العبوات علامة تشير إلى **المديرية العامة للاحتياطي الاستراتيجي لرئاسة جمهورية تشاد** .ولم تعتبر بيلنغكات هذه العلامة وحدها دليلاً قاطعاً على مسار انتقال السلاح، لكنها اعتبرتها مؤشراً مادياً يستحق التحقق، بما يوفر طبقة مستقلة من الأدلة على وجود صلات محتملة بين المخزونات أو شبكات الإمداد التشادية والأسلحة التي ظهرت داخل مسرح الحرب السودانية[10]. وقد قامت نفس المجموعة بتقرير لاحق حدّد بدقّة موقع مجزرة راح ضحيتها أكثر من ثمانين شخصاً قرب الفاشر، بتحليل أكثر من اثني عشر مقطعاً ظهر على الإنترنت بعد 27 أكتوبر، بعضها **صوّره مقاتلو الدعم السريع أنفسهم بشاراتهم ظاهرة على أكتافهم**.

وتدعم الأدلة المتعلقة بطبيعة الأسلحة نفسها هذا الترابط بين مسارات تسليح المجموعات العسكرية غير النظامية في السودان وتشاد. فقد وثق فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في دارفور ايضاً الاستخدام المكثف **لرشاشات عيار 12.7 ملم**، من طراز Type 85 ، إلى جانب رشاشات دوشكا ***DShK*عيار 12.7×108 ملم**، والمثبتة على معظم المركبات القتالية «التكنيكال» من طراز تويوتا لاند كروزر المستخدمة في دارفور.[11] ويعني ذلك أن الأسلحة التي تظهر في مسارات التهريب ليست مجرد أسلحة خفيفة مجهولة المصدر، وإنما تشمل أيضاً منظومات تسليح ثقيلة ومعدات عسكرية تتطابق مع ما هو موثق في ترسانة أطراف الحرب.

وعند جمع هذه الوقائع مع **فروق الأسعار، وشهادات العاملين في الأسواق، ومسارات التهريب، وعمليات الضبط، واعتراض الشحنات، والتتبع الفني للذخائر، والتوثيق الأممي لإعادة بيع مواد كانت مخصصة لقوات الدعم السريع إلى شبكات مرتبطة بتنظيم «الدولة**

10 Bellingcat, ‘Kenyan Weapons Linked to Sudan’s Civil War’, 15 June 2025. (https://www.bellingcat.com/news/2025/06/15/kenya-weapons-sudan-civil-war-conflict-khartoum-omdurman-munitions-ammunition/)

11 United Nations Security Council, Final Report of the Panel of Experts on the Sudan, UN Doc. S/2023/93, 7 February 2023, Annex 11, ‘Weapons observed by the Panel in Darfur’. (https://digitallibrary.un.org/record/4003359?v=pdf)

الإسلامية» في النيجر، تتشكل صورة أكثر وضوحاً :**مخزونات الحرب السودانية لم تعد محصورة في ساحات القتال السودانية، وإنما دخل جزء منها بالفعل في دوائر إقليمية لإعادة توزيع السلاح تمتد عبر تشاد وليبيا والنيجر، مع مؤشرات على وصول بعض المسارات إلى شمال مالي والساحل الأوسع**[12,13].

ولا تستند هذه الخلاصة إلى مصدر منفرد أو إلى رواية واحدة، بل إلى **سلسلة من الأدلة المستقلة في مصدرها والمتقاطعة في دلالتها** :تقارير لجان خبراء الأمم المتحدة، وعمليات ضبط ميدانية، وتتبع تقني للذخائر، وتحقيقات مفتوحة المصدر، ودراسات متخصصة في أسواق السلاح وشبكات التهريب، فضلاً عن الشهادات والبيانات الميدانية. وبينما تختلف هذه الأدلة في طبيعتها وقوتها الإثباتية، فإن تقاطعها حول النتيجة نفسها يعزز بدرجة كبيرة من موثوقية الاستنتاج المركزي :**أن مسارات الإمداد التي تغذي مليشيا الدعم السريع لم تعد محصورة على الاستخدام داخل السودان، بل أن جزءاً من الأسلحة والذخائر بات قابلاً للاقتطاع وإعادة التوجيه وإعادة البيع داخل اقتصاد حرب إقليمي يتجاوز حدود السودان.**

12 United Nations Security Council, S/2026/224;
13 Badi, Collateral Circuits.

4. ليبيا: منصة لوجستية للعبور وإعادة التوزيع في اقتصاد السلاح الإقليمي

شبكة متعدّدة العقد والوظائف

لا تظهر ليبيا في هذا الملفّ كساحة مجاورة أو مجرّد ممرّ حدودي، بل كحلقة مركزية في بنية إمداد عابرة للحدود تطوّرت تدريجياً إلى عمق لوجستي وعملياتي خلفي لمليشيا قوات الدعم السريع. فقد خلص فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا، في تقريره النهائي الصادر في 24 مارس/آذار 2026 والذي يغطّي الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2024 وفبراير/شباط 2026، إلى أنّ مناطق جنوب شرق ليبيا، ولا سيّما محيط الكفرة، أصبحت جزءاً من شبكة تُستخدم لنقل الأسلحة والمعدّات والوقود والمقاتلين الأجانب إلى مليشيا الدعم السريع والقوات المرتبطة بها.

ولم يقتصر الدور الليبي، وفق المعطيات الموثقة، على تسهيل العبور، بل شمل توفير مرافق للتجميع والتوقّف، وصيانة وتعديل المركبات القتالية، ونقل المقاتلين، وتوفير الوقود وقطع الغيار، بما يجعل جنوب ليبيا جزءاً من البنية التي تُجهَّز فيها القوة قبل انتقالها إلى الأراضي السودانية[14].

تكتسب هذه الخلاصة أهميتها من أنّ التقرير الأممي لا يتحدّث عن طريق واحد ثابت، وإنما عن شبكة متعدّدة العقد والوظائف. فقد وثّق وجود منشآت تستخدمها عناصر مرتبطة بمليشيا الدعم السريع في محيط الكفرة، بما في ذلك موقع يقع على مسافة نحو خمسة وسبعين

14UN Security Council, Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) (24 March 2026) UN Doc S/2026/224.

كيلومتراً جنوب غرب الكفرة، ومرافق مرتبطة بقاعدة معطن السارّة، إضافة إلى مرافق قريبة من مطار الكفرة استُخدمت، وفق نتائج الفريق، في استقبال المقاتلين الأجانب وتعديل المركبات قبل تحرّكها نحو السودان. كما وثّق التقرير دور «كتيبة سُبُل السلام» في تأمين الحركة وتسهيل نقل المقاتلين والمعدّات عبر الأراضي الليبية[15]. ويُذكر أنّ الكفرة تبعد نحو ثلاثمئة كيلومتر عن الحدود السودانية[16].

من ممرّ عبور إلى قاعدة خلفية

يكشف هذا التطوّر عن تحوّل نوعي في وظيفة ليبيا داخل الحرب السودانية: من ممرّ عبور إلى قاعدة لوجستية لإعادة تشكيل القوة وإدامة تدفّقها. فالمركبات لا تدخل ليبيا بالضرورة لتخرج منها بالطريقة نفسها، بل يمكن أن تتوقّف وتُعدَّل وتُزوَّد بالوقود وقطع الغيار، بينما يتجمّع المقاتلون الأجانب في نقاط تجميع قبل نقلهم جنوباً. ويعني ذلك أنّ القيمة الاستراتيجية للكفرة لا تكمن في موقعها الجغرافي وحده، وإنما في قدرتها على الجمع بين النقل والتخزين والتجهيز والحماية وإعادة التوجيه داخل عقدة واحدة[17].

وتتّصل هذه البنية بمسار أقدم وثّقه فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان. ففي تقريره النهائي الصادر في 15 يناير/كانون الثاني 2024، أورد الفريق — استناداً إلى تتبّع الرحلات الجوية ومصادر ميدانية — أدلة ذات مصداقية عن تدفّقات جوية للأسلحة والمعدّات إلى أم جرس في شرق تشاد، ثم نقلها برّاً عبر قوافل صغيرة إلى دارفور وتسليمها إلى قوات الدعم السريع، قبل أن يتحرّك بعضها لاحقاً نحو الخرطوم إبان فترة احتلال مليشيا الدعم السريع للعاصمة.

15 المرجع نفسه (1 n)، ولا سيّما الأجزاء المتعلقة بمنطقة الكفرة وقاعدة معتن السارّة والمرافق المستخدَمة لتجميع المقاتلين وتعديل المركبات. النصّ الكامل: S/2026/224 (EN)

16Alexander Dziadosz and Giulia Paravicini, 'How a Remote Airstrip in Libya Reshaped Sudan's Civil War' Reuters (22 December 2025).

وشملت الشحنات أسلحة خفيفة وطائرات قتالية مسيّرة وصواريخ مضادة للطائرات وقذائف هاون، في خرق لحظر السلاح المفروض بموجب قرار مجلس الأمن 1591 (2005). كما وثّق الفريق مسارات إمداد من جنوب ليبيا، بما في ذلك نقل مركبات ومعدّات عبر الأراضي الليبية باتجاه السودان، مشيراً إلى دور فاعلين مسلّحين محلّيين في تأمين هذه الحركة[18]. ويُقرأ هذا التقرير اليوم مقروناً بتقرير الفريق اللاحق الصادر في 17 أبريل/نيسان 2025 والذي أكد على نفس هذه المعطيات[19].

إعادة التموضع: من أم جرس إلى الكفرة

تشير مقارنة التقارير الأممية المتعاقبة إلى تطوّر مهمّ في جغرافيا شبكات التهريب. فقد كان مسار أم جرس–دارفور في 2023 و2024 أحد أهمّ محاور الإمداد التي جرى توثيقها بدقة، لكنّ الضغوط التي تعرّض لها هذا المسار لم تؤدّ إلى توقّف التدفّقات بقدر ما دفعت إلى إعادة توزيع وظائفها جغرافياً. وبحلول 2025 برز جنوب شرق ليبيا والكفرة بصورة أوضح كمركز لوجستي بديل أو موازٍ[20]. ويقدّم تحقيق لرويترز نشره ألكسندر دزيادوش وجوليا بارافيتشيني في 22 ديسمبر/كانون الأول 2025 تأكيداً مستقلاً لهذه التحولات، إذ خلص — استناداً إلى أكثر من اثني عشر مسؤولاً عسكرياً واستخبارياً ودبلوماسياً، وإلى صور الأقمار الصناعية وبيانات تتبّع الرحلات — إلى أنّ الإمدادات المرسَلة عبر مهبط الكفرة ساعدت قوات الدعم السريع على تكثيف وإعادة دعم عملياتها بعد استرداد الجيش السوداني للخرطوم في مارس/آذار 2025.

18UN Security Council, Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) (15 January 2024) UN Doc S/2024/65.

19UN Security Council, Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) (17 April 2025) UN Doc S/2025/239.

20 المقارنة بين المسارين تستند إلى الجمع بين تقريري فريقي الخبراء المعنيين بالسودان وليبيا، ولا ينبغي فهمها دليلاً على اختفاء مسار أم جرس بالكامل؛ الأدقّ أنّ ما جرى هو تنويع وإعادة توزيع لمسارات الإمداد.

انظر S/2024/65 (n 4) وS/2026/224 (n 1).

ونقل التحقيق عن برقية دبلوماسية غربية مؤرّخة في سبتمبر/أيلول 2025 وصفها «الممرّ الليبي» بأنه صار «نقطة ارتكاز رئيسية» لعمليات إمداد مليشيا الدعم السريع[21].

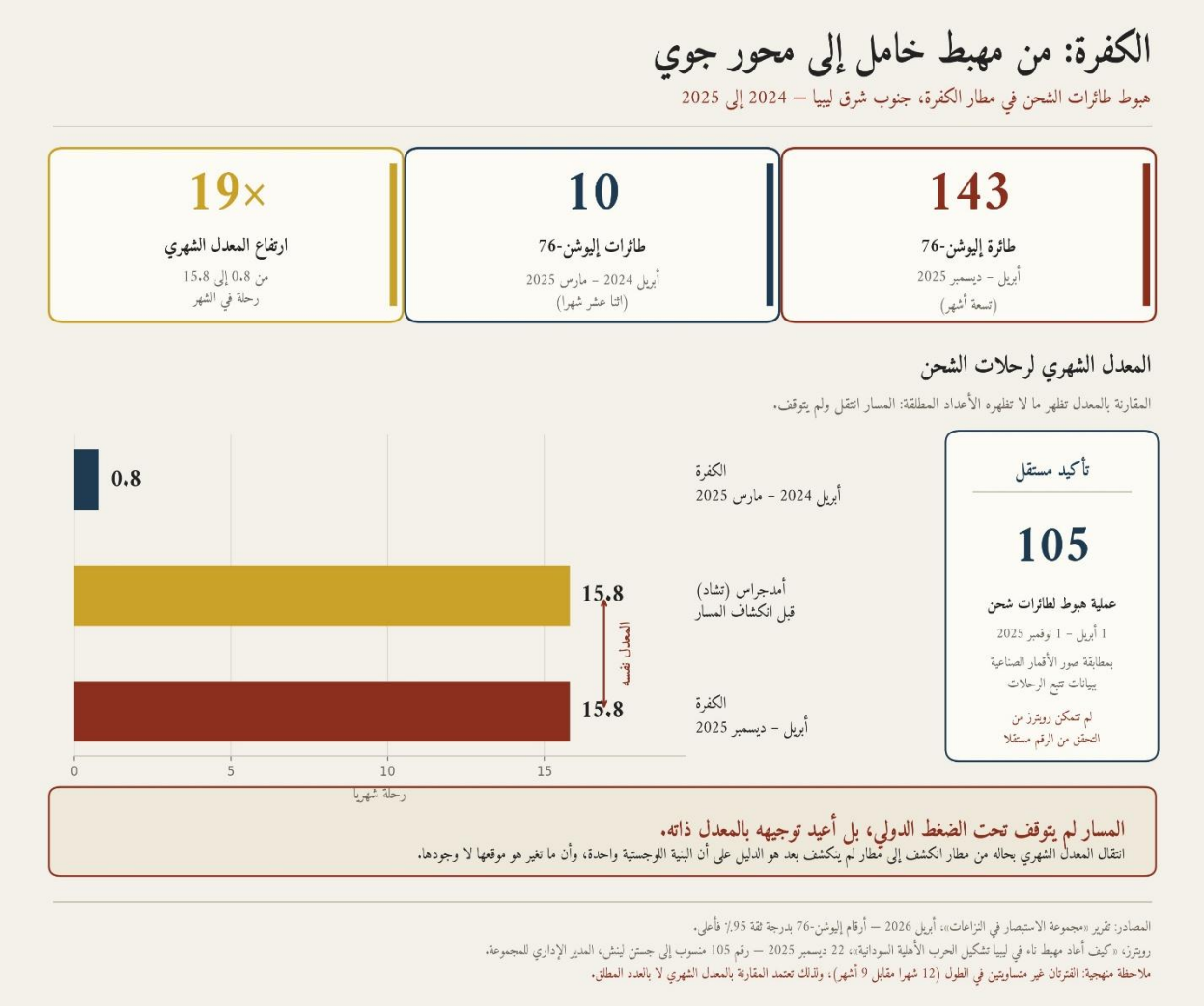

تدعم المعطيات الكمّية هذا الاستنتاج. فقد أحصى جستن لينش، المدير الإداري لـ«مجموعة الاستبصار في النزاعات»، مئة وخمس عمليات هبوط لطائرات شحن في الكفرة بين الأول من أبريل/نيسان والأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2025، بمطابقة صور الأقمار الصناعية ببيانات تتبّع الرحلات — ولم تتمكّن رويترز من التحقّق من الرقم على نحو مستقلّ. ثم أوردت

21Reuters (22 December 2025) .

المجموعة في تقريرها الصادر في أبريل/نيسان 2026 أنّ عدد طائرات إليوشن-76 التي رصدتها في الكفرة ارتفع من عشر طائرات بين أبريل/نيسان 2024 ومارس/آذار 2025 إلى مئة وثلاث وأربعين طائرة بين أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول 2025 بدرجة ثقة تبلغ خمسة وتسعين في المئة فأعلى، أي بمعدّل 15.8 رحلة شهرياً — وهو المعدّل نفسه الذي كان يتم في مطار أم جرس قبل انكشافه[22]. مما يدل على ان المسار لم يتوقّف تحت الضغط الدولي، بل أُعيد توجيهه بالمعدّل ذاته.

الجسر الجوي: الطائرات والمشغّلون بأسمائهم

لا يعتمد هذا التوثيق على كثافة الحركة وحدها، بل أيضاً على أنّ الطائرات نفسها معروفة ومحددة بأرقامها. فقد رصدت رويترز هبوط طائرتَي إليوشن-76 تشغّلهما شركة «فلاي سكاي»، المسجلة في قيرغيزستان، في الكفرة — وهما الطائرتان EX-76017 وEX-76022 — وسبق لكلّ منهما أن نفّذت ستّ رحلات على الأقلّ من الإمارات إلى أم جرس بحسب تحليل سابق للوكالة. وسبق أن تم رصد الشركة نفسها في تقرير أممي بنقل أسلحة من الإمارات إلى قوات خليفة حفتر. كما رصدت رويترز طائرة تشغّلها شركة «سابسان» — المملوكة لشركة «بو شمس» ومقرّها الإمارات — هبطت في الكفرة في الثاني عشر من يوليو/تموز قادمةً من بوصاصو في إقليم بونتلاند الصومالي، حيث درّبت الإمارات قوات أمن محلّية وموّلتها. وكان تقرير أممي عن ليبيا صادر في مايو/أيار 2022 قد أورد أنّ الشركة نفّذت رحلات «للإمداد المباشر وغير المباشر بالمعدّات العسكرية وغيرها من المساعدات» ضمن جسر جوي إلى حفتر مطلع العقد[23]. وهذه أرقام تسجيل قابلة للتحقّق المستقلّ، مما يزيد من مستوى الإثبات.

22Reuters (22 December 2025) (n 3); Conflict Insights Group, Blood Money: How UAE Support and Foreign Mercenaries Enabled the Fall of El Fasher (April 2026).

23Reuters (22 December 2025) (n 3).

وأضاف تحقيق ثانٍ لرويترز نُشر في 15 يوليو/تموز 2026 طبقة أخرى من الاثباتات، إذ تتبّع ثلاث طائرات بوينغ قديمة تشغّلها شركات مرتبطة بستيفن شوليس، وهو جندي سابق في القوات الخاصة الأمريكية ومتعاقد حكومي أمريكي منذ سنوات، من مطار في تشاد إلى محطات لوجستية تستخدمها مليشيا قوات الدعم السريع في السودان وليبيا والصومال. وأورد التحقيق أنّ إحدى الطائرات — وهي بوينغ 737 — كان على متنها مقاتلون من الدعم السريع حين دُمِّرت في مايو/أيار 2025. ويشترك شوليس مع كريغ مونرو في ملكية شركة «كونتراكتر إيرويز» المسجّلة في جنوب أفريقيا، والتي اشترت اثنتين من طائرات البوينغ 727 من شركة «كاليتا». وقد نفى مونرو سابقاً أيّ صلة لشركته بقوات الدعم السريع، ولم تعثر الوكالة على دليل على أنّ شوليس أو شركاته خضعوا لعقوبات أو اتُّهموا رسمياً بأي مخالفة[24].

ثم جاء ما هو أهمّ: كشفت رويترز في 29 يوليو/تموز 2026 أنّ مسودة تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان، المقرّر نشرها في سبتمبر/أيلول 2026، خلصت إلى أنّ طائرات البوينغ 727 المعنية نقلت مرتزقة وأسلحة وطائرات مسيّرة لصالح مليشيا الدعم السريع. ونصّ التقرير على أنّ «قوات الدعم السريع استخدمت الممرّ الجوي أنجمينا–نيالا لنقل المقاتلين والمرتزقة الأجانب والمعدّات العسكرية، بما فيها الطائرات المسيّرة والأسلحة، إلى دارفور»، وأنّ الفريق تلقّى «معلومات موثوقة من أربعة مصادر» — شاهدَين في نيالا ومراسلات من دولتين عضوين. وسجّل التقرير هبوط طائرات بوينغ 727 وإليوشن-76 ليلاً في نيالا بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز 2026، وأنّ الطائرات تعمل من أنجمينا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2024 وتتّخذ «خطوات متعمّدة لتفادي الرصد أثناء الطيران» — إذ لم

24Reuters, 'The US Contractor and the Mystery Boeings Operating on Sudan Paramilitary Supply Routes' (15 July 2026).

تظهر رحلاتها على أنظمة التتبّع المستقلّة[25]. وبذلك أصبح الجسر الجوي منظومة متعدّدة المراحل تجمع النقل الجوي الاستراتيجي بالنقل البرّي التكتيكي، وتُخفي أثرها عمداً.

25Reuters, 'Boeings Identified in Reuters Report Carried Weapons for Sudanese Paramilitary, UN Experts Find' (29 July 2026).

المرتزقة في صفوف المليشيا: من بوغوتا إلى الفاشر

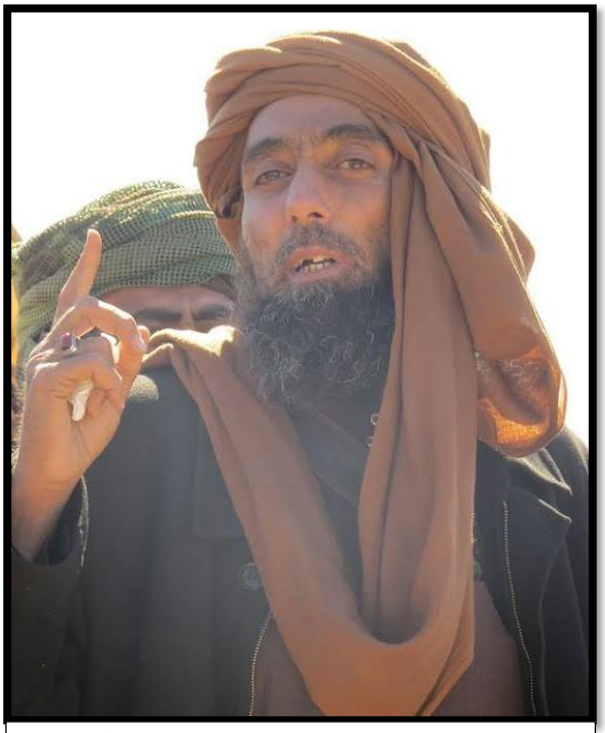

عبد الرحمن هاشم الكيلاني، المعروف بأبو عبد الله الليبي قائد كتيبة سُبل السلام ذات التوجه السلفي المدخلي المتحالفة مع خليفة حفتر والمتوكزة في الكفرة جنوب شرق ليبيا

وفي هذه الدائرة تتداخل تجارة السلاح مع حركة المرتزقة. فقد أشار تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا إلى دور «كتيبة سُبُل السلام» السلفية، المرتبطة بالقوات المسلحة العربية الليبية، في تسهيل حركة مقاتلين أجانب ومعدّات عسكرية عبر منطقة الكفرة باتجاه السودان، ووثّق وجود مقاتلين كولومبيين ضمن هذه الحركة[26].

وتكتسب هذه المعطيات أهمية إضافية عند مقارنتها بتحقيقات مستقلّة لاحقة. فقد خلصت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تقرير من ثلاث وثمانين صفحة صدر في 25 مايو/أيار 2026 بعنوان «من بوغوتا إلى الفاشر»، إلى أنّ شركة «غلوبال سيكيوريتي سيرفيسز قروب» ومقرّها أبوظبي جنّدت منذ 2024 مئات المتعاقدين العسكريين الكولومبيين الذين تم نشرهم في السودان للقتال إلى جانب مليشيا الدعم السريع، وأنّهم مرّوا عبر قواعد عسكرية إماراتية قبل وصوله الي السودان[27].

26 Associated Press, 'Libya Fueled War in Sudan with Colombian Mercenaries and Equipment, UN Report Finds' (21 April 2026). وانظر تغطية الوكالة للتقرير: S/2026/224 (n 1);

27Human Rights Watch, From Bogotá to El Fasher: The UAE's Role in the Deployment of Colombian Fighters and Other Backing to the Rapid Support Forces in Sudan (25 May 2026); وانظر البيان المرافق: 'Sudan: Colombians Linked to Atrocities Trained in UAE Bases'.

وتضمنت منهجية التقرير مقابلات مع عدد من المرتزقة الكولومبيين الذين كانوا في السودان، وثلاثة مصادر مطّلعة على شركات التجنيد الكولومبية وشركات الأمن الإماراتية، وستّة من سكان الفاشر الذين شاهدوا المقاتلين الأجانب في المدينة.

قد وثّقت المنظمة نشر ما لا يقلّ عن ثلاثمئة كولومبي منذ أغسطس/آب 2024 — وهو التوقيت الذي كانت فيه قوات الدعم السريع تُحكم حصار الفاشر — وحدّدت جغرافياً مقطعاً مصوّراً من يناير/كانون الثاني 2025 يُظهر أحد المرتزقة وهو يشغّل مدفع هاون، وأثبتت وجود متعاقدين في المدينة في أكتوبر/تشرين الأول 2025 حين اقتحمتها المليشيا وارتكبت فيها القتل والاغتصاب على نطاق واسع، وهي الأحداث التي وصفتها بعثة تقصّي الحقائق الأممية بأنها تحمل «معالم الإبادة الجماعية»[28]. وأشارت مسودة تقرير فريق الخبراء إلى نحو ألف وخمسمئة مرتزق كولومبي يُعرفون باسم «ذئاب الصحراء»، جنّدتهم الشركة نفسها لصالح القتال في صفوف المليشيا[29].

وتضيف تحقيقات المصادر المفتوحة طبقة أخرى إلى هذه الصورة. فقد خلصت تحقيقات متخصّصة في حركة المقاتلين والرحلات والبيانات الرقمية إلى أنّ مسارات الكولومبيين لم تكن خطاً مباشراً من كولومبيا إلى السودان، بل كانت رحلة متعدّدة المراحل شملت الإمارات ومواقع في شرق ليبيا ثم الانتقال البرّي والجوي إلى مناطق سيطرة مليشيا الدعم السريع[30]. وتدعم هذه المعطيات الاستنتاج القائل إنّ البنية الخارجية للحرب لا تنقل السلاح وحده، إنها تنقل أيضاً القوة البشرية والخبرة القتالية والقدرة التشغيلية.

28Human Rights Watch (n 11).

29Reuters (29 July 2026) (n 10).

30 مصدراً مساعداً في تتبّع مسارات المقاتلين والرحلات والأجهزة والمواقع، لكن Conflict Insights Group يمكن استخدام تحقيقات Conflict Insights Group (n 8). يُفضَّل منهجياً ألّا يكون المصدر الوحيد لإثبات العلاقة السياسية أو المؤسسية .انظر

البنية ليست وليدة الحرب الراهنة

على أنّ هذه البنية أقدم من الحرب نفسها. فقد وثّق فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا في تقريره لعام 2021 أنّ منشأة الغياثي العسكرية في أبوظبي استُخدمت في تدريب مرتزقة سودانيين استأجرتهم شركة الأمن الإماراتية «بلاك شيلد» تحت إشراف ضبّاط إماراتيين[31]. والمنشأة نفسها تظهر اليوم في مسار الكولومبيين. خمس سنوات تفصل بين الواقعتين، وتربطهما المنشأة ذاتها. وهذا ما ينقل التوصيف من «وقائع متكرّرة» إلى «بنية قائمة» — وهو فارق قانوني لا بلاغي، لأنّ الاستمرارية تُنشئ قرينة على العلم والقصد لا يُنشئها الحادث المفرد.

من الذي يدير العملية

تمتدّ سلسلة إدارة هذه الشبكة إلى أشخاص محددين بعينهم لا إلى كيانات مجرّدة. فشركة «غلوبال سيكيوريتي سيرفيسز قروب: **Global Security Services Group (GSSG)**» والتي أسّسها أحمد محمد الحميري، الأمين العام لديوان الرئاسة الإماراتي، قبل أن تنتقل ملكيتها إلى محمد حمدان الزعابي المرتبط بشبكة تجارية أوسع[32]. وهذا الانتقال من مستوى الدولة إلى مستوى المسؤولين بأسمائهم هو ما يحتاجه مسار المساءلة الفردية أمام آليات العقوبات والقضاء الدولي. ويُلاحَظ أنّ ثلاثة مصادر مستقلّة — تقرير هيومن رايتس ووتش، وتقرير «ذا سنتري»، ومسودة تقرير فريق الخبراء — تلتقي على الشركة نفسها، وهو تقاطع نادر في هذا الملفّ.

31UN Security Council, Final Report of the Panel of Experts on Libya (8 March 2021) UN Doc S/2021/229.
32Conflict Insights Group (n 8); The Sentry, Sudan Mercenaries Linked to Business Partner of Top UAE Bureaucrat (November 2025).

الأدوار المتعددة وإعادة البيع في السوق الموازية

ولا تقتصر وظيفة العقدة الليبية على الأسلحة والمقاتلين. فقد كان الوقود والمركبات جزءاً أساسياً من بنية الدعم المقدم لمليشيا الدعم السريع. وثّق فريق خبراء الأمم المتحدة في تقاريره السابقة حصول قوات الدعم السريع على مركبات، بما فيها مركبات من طراز لاند كروزر، من جنوب ليبيا ونقلها عبر الكفرة باتجاه دارفور. ثم جاء تقرير 2026 ليضيف أنّ بعض المركبات الداخلة عبر ليبيا خضعت للتعديل في منشآت قريبة من الكفرة قبل استخدامها في العمليات[33]. وهذا التفصيل مهمّ لأنه يعني أنّ ليبيا لم تكن مجرّد مكان لتسليم الشحنة، بل جزءاً من عملية توليد القدرة العسكرية نفسها.

وكما أنّ هذه الشبكة لا تعمل في اتجاه واحد فقط. فقد وثّق فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا إعادة توجيه أو بيع ذخائر ومعدّات كانت متجه أصلا لمليشيا قوات الدعم السريع في أسواق وشبكات أخرى في المنطقة. وشملت الحالات الموثّقة ذخائر من عيار 7.62×39 ملم وصلت إلى شبكات مرتبطة بتهريب الذهب في النيجر، مع صلات بأفراد مرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية. كما وثّق التقرير تعامل وسطاء ليبيين وتشاديين مع جزء من الشحنات الموجَّهة إلى الدعم السريع وإعادة بيعها إلى جهات مسلّحة في المنطقة[34].

وهذه النقطة تنقل التحليل إلى مستوى مختلف تماماً. فالمسألة لم تعد مجرّد خطّ إمداد عسكري يعمل وفق مسار محدّد بين مصدر ووجهة نهائية، بل بدأت تأخذ شكل سوق إقليمية موازية للسلاح والذخائر. فالسلاح الذي يدخل الشبكة لا يظلّ بالضرورة في المسار الذي خُصِّص له، يمكن أن يُعاد بيعه أو تحويله أو تسريبه وفق الطلب والسيولة والروابط بين شبكات

33S/2026/224 (n 1); S/2024/65 (n 4).

34S/2026/224 (n 1); النصّ الكامل: S/2026/224 (EN).

التهريب والذهب والجماعات المسلّحة[35]. وبذلك تتقاطع الحرب السودانية مع اقتصاديات الجريمة المنظّمة في الساحل، ويصبح استمرار تدفّق السلاح منتِجاً لشبكات مصالح تتجاوز الهدف العسكري المباشر لقوات الدعم السريع. وقد فصّلت المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية هذا الامتداد في دراستها الميدانية عن أثر الحرب السودانية في أسواق السلاح وشبكات المرتزقة في تشاد وليبيا[36].

وتكتمل الصورة عند النظر إلى وجهة الفائض المقتطَع. فنقاط التسليم الموثّقة داخل الأراضي التشادية — كوري بوغودي، وبردَي، ووادي مارو، وكتلة إيمي كوسي، ومنطقة ديردي-ووني في إقليم كانم — تقع جميعها على مسافة تتراوح بين اثنين وسبعين وخمسمئة كيلومتر وثمانمئة وثمانين كيلومتراً من الحدود السودانية التشادية، وليست مجاورة لها ولا تشكّل جزءاً منها. أي أنّ ما يخرج من منظومة الإمداد لا يتجه إلى الجبهة السودانية، بل يتّجه شمالاً وغرباً نحو ممرّات الساحل. وهذا هو الفرق بين خسارة ميدانية عارضة وآلية تحويل منظّمة، فهذه الشبكة لا تعمل على الاتجار في مجرد فقدان شحنة أسلحة في سياق عمليات عسكرية، وإنما هي عبار عن مسار يمكن أن يُعاد فيه توجيه الأسلحة والذخائر إلى فاعلين مسلّحين آخرين داخل الإقليم.

الراجح أن يكون لهذا التحويل غرض مزدوج :**تحقيق عائد مادي مباشر من إعادة بيع السلاح والذخائر في اقتصاد الحرب، وفي الوقت نفسه استمالة مجموعات مسلّحة أخرى عبر تزويدها بالموارد التي تحتاجها للاستمرار والتوسع** .وبذلك تتحول الأسلحة من مجرد سلعة

35 السوق الإقليمية الموازية «هنا توصيف تحليلي يستند إلى وقائع إعادة البيع وإعادة التوجيه التي وثّقها فريق الخبراء، وليس تسمية قانونية أو مؤسسية لسوق قائمة رسمياً. وانظر: Ruben De Koning, 'Contested Corridors: The Illicit Transnational Supply Chains Sustaining Sudan's Conflict' (Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 20 November 2025).

36Emadeddin Badi, Collateral Circuits: The Impact of Sudan's War on Arms Markets and Mercenary Networks in Chad and Libya (Global Initiative Against Transnational Organized Crime, December 2025).

إلى أداة لبناء النفوذ، تسمح للشبكة المسيطرة على مسارات الإمداد بخلق علاقات اعتماد مع جماعات مسلحة متعددة، وربط مصالحها باستمرار تدفق السلاح عبر الحدود. وتزداد أهمية هذا الاحتمال في بيئة إقليمية تتداخل فيها شبكات التهريب مع اقتصاد الحرب والتحالفات المسلحة، حيث يمكن للمسيطر على مسار الإمداد أن يحوّل فائض السلاح أو الشحنات المعاد توجيهها إلى وسيلة لتوسيع شبكة حلفائه وتأمين طرق العبور وحماية مصالحه المستقبلية. وتشير التحقيقات الحديثة بشأن شبكات الإمداد المرتبطة بحرب السودان إلى أن تدفقات السلاح والمرتزقة عبر ليبيا وتشاد ومراكز إقليمية أخرى أصبحت جزءاً من منظومة عابرة للحدود، لا تقتصر وظائفها على إيصال الإمدادات إلى طرف واحد[37].

تعدّد الفاعلين ولا مركزية القرار

ويفسّر ذلك أيضاً لماذا ينبغي تجنّب تصوير الشبكة باعتبارها علاقة ثنائية بسيطة بين مصدر خارجي وقوات الدعم السريع. فالبنية التي تكشّفت في ليبيا وشرق تشاد لا تتكوّن من فاعل واحد، وإنما من سلسلة من الوسطاء والعقد: شركات طيران وشحن، ومنشآت جوية، وجماعات مسلّحة محلّية، وشبكات وقود، ووسطاء أسلحة، ومتعهّدون عسكريون، ومجنَّدون أجانب، وشبكات تهريب تمتدّ إلى الذهب والجريمة المنظّمة. وتعمل هذه العناصر بدرجات مختلفة من التنسيق، وليس بالضرورة عبر قيادة مركزية واحدة، وهو ما يفسّر قدرة الشبكة على الاستمرار حتى مع تغيّر المسارات والضغوط السياسية والعسكرية[38].

[37] **Giulia Paravicini and Reade Levinson**, 'The mercenaries fighting in Africa's forgotten war', *Financial Times* (2026), https://www.ft.com/content/32592ab6-4385-4f43-95b7-f29cb2abab32?.

38 يستند هذا الاستنتاج إلى نمط تعدّد الفاعلين والعقد الذي يظهر في تقارير الأمم المتحدة والتحقيقات المستقلة، لا إلى افتراض وجود غرفة عمليات مركزية واحدة تتحكّم بكلّ التدفّقات.

شرق ليبيا: التمييز الواجب

وتظهر هنا أهمية الدور الذي تلعبه القوات التابعة لخليفة حفتر في شرق ليبيا. فالتقارير الأممية لا تقول بأنّ كلّ مكوّنات القوات المسلحة العربية الليبية تعمل بالضرورة بالطريقة نفسها أو وفق قرار مركزي واحد، ولذلك يجب تجنّب التعميم. لكنها توثّق بصورة متكرّرة وجود تفاعل بين وحدات وقادة محلّيين في الجنوب الليبي وشبكات الإمداد المتّجهة إلى السودان، بما في ذلك دور «كتيبة سُبُل السلام» الموالية لحفتر ومرافق عسكرية مرتبطة بالكفرة ومعطن السارّة. وهذا يفرض التمييز بين المسؤولية المؤسسية المباشرة وبين توفير بيئة عملياتية تسمح للشبكة بالعمل والحماية والحركة[39]. ويُضاف إلى ذلك ما أوردته المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظّمة من أنّ لوحدات محلّية في القوات المسلحة العربية الليبية التابعة لحفتر، التي سيطرت على شرق ليبيا بدعم إماراتي قبل نحو عقد، صلات تهريب راسخة مع عناصر من قوات الدعم السريع[40].

استجابة العقوبات

أمّا استجابة العقوبات فقد جاءت على أربع موجات متتابعة في سبعة أشهر: شبكة تجنيد الكولومبيين في 9 ديسمبر/كانون الأول 2025[41]، ثمّ قادة ميدانيون عن فظائع الفاشر في 19

39UN Security Council, Final Report of the Panel of Experts on Libya (December 2024) UN Doc S/2024/914؛ ويوفّر السياق الزمني لتنامي نفوذ القوات المسلحة العربية الليبية وشبكاتها الاقتصادية والأمنية في الجنوب. أما التقرير الأحدث S/2026/224 (n 1) فيوفّر الأدلة الأحدث بشأن الكفرة وشبكات الحركة باتجاه السودان.

40Reuters (22 December 2025) (n 3), نقلاً عن تقرير المبادرة العالمية الصادر في 1 ديسمبر/كانون الأول 2025.

41US Department of the Treasury, 'Treasury Sanctions Transnational Network Recruiting Colombians to Fight in Sudan's Civil War' (Press Release SB0330, 9 December 2025).

فبراير/شباط 2026[42]، ثمّ شبكة تجنيد أخرى في 17 أبريل/نيسان 2026[43]، ثمّ شبكات إمداد في يونيو/حزيران 2026[44]. وتكرارها في هذا الأمد القصير لا يدلّ على فاعليتها بقدر ما يدلّ على أنّ البنية المستهدَفة تُعيد تشكيل نفسها أسرع ممّا تُلاحَق.

وعليه، فإنّ الصورة التي ترسمها الأدلة المتراكمة ليست مجرد حدود رخوة تستغلّها شبكات تهريب عشوائية، وإنما صورة بنية إقليمية لإدامة الحرب تمتلك قدراً ملحوظاً من المرونة والقدرة على إعادة التموضع. لقد انتقلت وظائف شبكة إمداد الدعم السريع، عند الحاجة، بين أم جرس والكفرة وأنجمينا وممرّات أخرى، بينما ظلّت الوظائف الأساسية ثابتة: إدخال السلاح والمعدّات، وتوفير الوقود والمركبات، ونقل المقاتلين الأجانب، وإعادة تجهيز القوة، ثم إدخالها إلى مسارح القتال في دارفور.

ومن هذه الزاوية، فإنّ أهمية العقدة الليبية لا تكمن فقط في كونها أحد مصادر السلاح أو أحد طرق وصوله إلى السودان، بل في أنها أصبحت جزءاً من العمق الاستراتيجي الذي يسمح لمليشيا الدعم السريع بتعويض الخسائر البشرية والمادية داخل السودان وإعادة إنتاج قدرتها على القتال. وما يجعل هذه البنية أكثر خطورة أنها لا تتوقّف عند الحدود السودانية: فجزء من السلاح الذي يدخلها يُعاد توزيعه لاحقاً داخل ليبيا وتشاد والنيجر، وأن يصل إلى شبكات مرتبطة بتهريب الذهب والجماعات المسلّحة والمتطرّفة. وهكذا تتحوّل الحرب السودانية من نزاع ذي خطوط إمداد خارجية إلى عقدة داخل اقتصاد حرب إقليمي تتقاطع فيه الجغرافيا العسكرية مع التجارة غير المشروعة والمرتزقة والجريمة المنظّمة وشبكات النفوذ الإقليمي.

42US Department of the Treasury, 'Treasury Sanctions Sudanese Paramilitary Commanders for Atrocities in El-Fasher' (Press Release SB0399, 19 February 2026).

43US Department of the Treasury, 'Treasury Sanctions Recruitment Network Enabling War in Sudan, Calls for Humanitarian Truce' (Press Release SB0457, 17 April 2026).

44US Department of the Treasury, 'Treasury Sanctions Networks Fueling Sudan's Civil War and Worsening Humanitarian Crisis' (Press Release SB0544, June 2026).

وبالتالي فإنّ التعامل مع مسألة الإمداد الخارجي لقوات الدعم السريع باعتبارها مجرّد تهريب عبر الحدود يُقلّل من طبيعة المشكلة. فالأدلة المتراكمة منذ 2024 وحتى 2026 تشير إلى ما هو أكثر نعقيداً وخطورة: شبكة متعدّدة الممرّات، قابلة لإعادة التموضع، متّصلة بالبنية الاقتصادية والأمنية والسياسية لعدّة دول وساحات في شمال أفريقيا والساحل. وفي هذه الشبكة أصبحت الكفرة واحدة من أهمّ العقد، لا لأنها تقع على الطريق إلى السودان فحسب، وإنما لأنها تجمع في نقطة واحدة عناصر النقل والتجهيز والتسليح والوقود والمقاتلين والحماية وإعادة التوجيه.

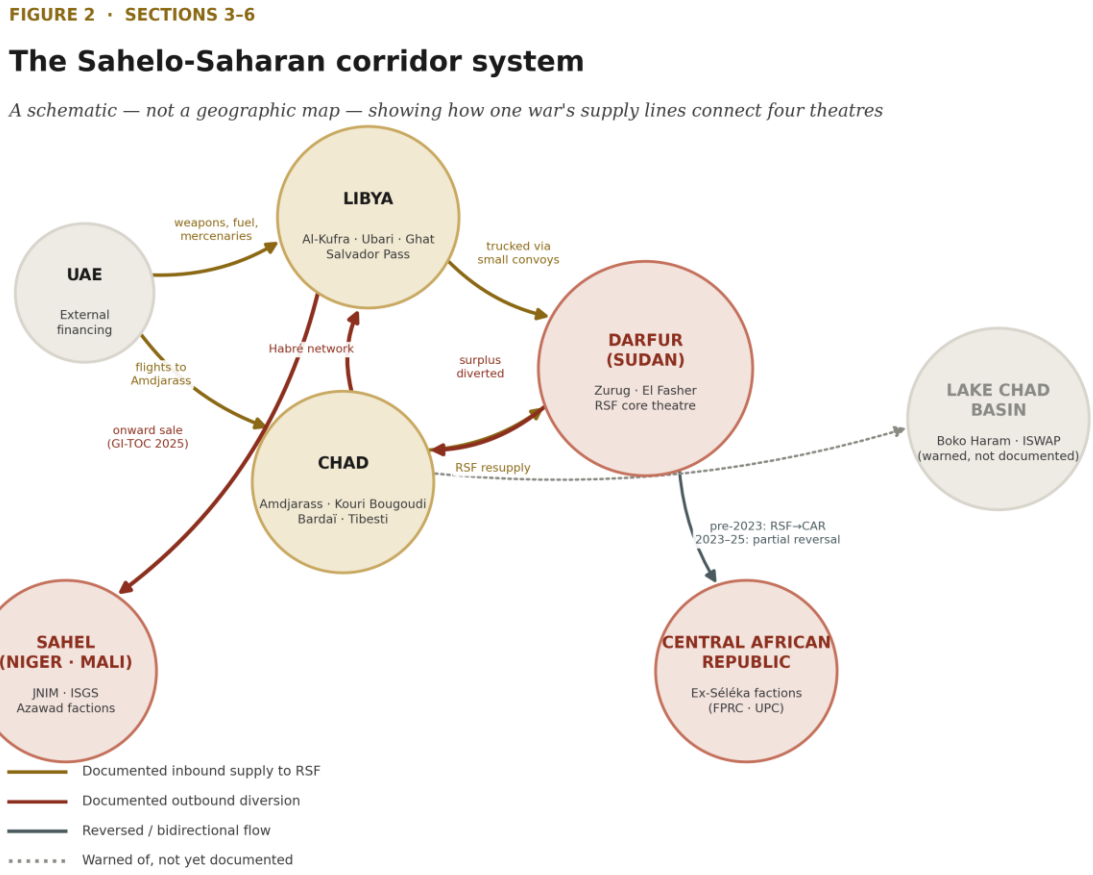

رسم تخطيطي لمنظومة الممرات الساحلية-الصحراوية الرابطة بين أربعة مسارح.

5. أفريقيا الوسطى: سجلّ مبكر لتحوّل السلاح إلى أداة نفوذ عابر للحدود

«سيليكا» والدعم السريع: جذور مبكرة لشبكات التسليح العابرة للحدود

تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى دليلاً مبكراً ومهماً على أن انخراط قوات الدعم السريع في شبكات التسليح العابرة للحدود لم يبدأ مع الحرب السودانية الراهنة، بل سبقها بسنوات. فقد وثق فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، في تقريره المرحلي لعام 2019، استمرار حصول الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (FPRC) واتحاد السلام في أفريقيا الوسطى (UPC)، وهما من أبرز الفصائل المنبثقة عن تحالف «سيليكا»، على الأسلحة والذخائر والمركبات من الأراضي السودانية أو عبرها، عبر عناصر من قوات الدعم السريع في هذه العمليات. وبهذا المعنى، يظهر الدعم السريع في السجل الأممي ليس فقط كقوة عسكرية سودانية ذات انتشار حدودي، وإنما أيضاً كفاعل قادر على الوصول إلى مخزونات السلاح وتسهيل انتقالها إلى جماعات مسلحة في دول الجوار.[45]

وتكشف وقائع عام 2019 عن طبيعة هذه الشبكة بصورة أكثر تحديداً. ففي يناير/كانون الثاني ومايو/أيار من ذلك العام، اشترت مجموعات مسلحة من الفصائل السابقة لسيليكا مركبات «بيك أب» من مدينة نيالا في دارفور، وشوهدت مركبات تابعة للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى و التجمع الوطني من أجل تجديد أفريقيا الوسطى ، بعضها مزود برشاشات، في بيراو وبريا وندليه وكاغا باندورو. وفي يناير/كانون الثاني، رصد فريق الخبراء تعزيزاً للتواجد العسكري في بيراو تزامن مع تمركز نحو 60 مركبة وعناصر مسلحة من قوات الدعم السريع على الجانب السوداني من الحدود. وفي أواخر مارس/آذار، أوقفت الاستخبارات العسكرية السودانية 18

[45] United Nations Security Council, *Final report of the Panel of Experts on the Central African Republic extended pursuant to Security Council resolution 2454 (2019)*, UN Doc. **S/2019/930**, 14 December 2019, Annex 3.17, https://digitallibrary.un.org/record/3840837?

عنصراً من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى كانوا يتنقلون بين نيالا وبيراو، وعثرت بحوزتهم على أسلحة وذخائر وأزياء عسكرية اشتروها في نيالا. وبعد ذلك بأيام، عاد اثنان من قادة المجموعة إلى نيالا واشتروا، وفق تقرير فريق الخبراء، 20 صندوقاً من ذخائر 7.62×39 ملم و50 بندقية هجومية من طراز AK من عناصر في قوات الدعم السريع.[46]

ولم تكن هذه واقعة منفردة. ففي تقريره النهائي الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2019، وثق فريق الخبراء استمرار حصول اتحاد السلام في أفريقيا الوسطى على الأسلحة والذخائر من الأراضي السودانية أو عبرها، بتسهيل من عناصر مليشيا الدعم السريع. وسجل التقرير صفقة أُبرمت في أغسطس/آب 2019 مع عناصر مليشيا الدعم السريع، أعقبها نقل شحنة من الأسلحة إلى أم دافوق في سبتمبر/أيلول، على أن تُنقل لاحقاً عبر بيراو وبريا إلى منطقة بوكولبو. ووفق إفادة أحد المتعاملين في الشبكة، شملت الصفقة 500 قاذف صاروخي و500 بندقية هجومية من طراز AK.[47]

وتكشف هذه الوقائع عن نمط أوسع من مجرد «تهريب سلاح» بالمعنى التقليدي. فمنذ 2013، ظهرت منطقة دارفور–شرق تشاد–شمال شرق أفريقيا الوسطى باعتبارها فضاءً تتقاطع فيه حركة الأسلحة والمركبات والمقاتلين مع التجارة غير الرسمية وشبكات الحماية المسلحة. وبحلول 2019، كان فريق خبراء الأمم المتحدة يصف أم دافوق والطرق المؤدية إليها باعتبارها محوراً للتجارة والتهريب بين السودان وأفريقيا الوسطى، بينما كانت الجماعات الوسط افريقية

[46] United Nations Security Council, *Midterm report of the Panel of Experts on the Central African Republic extended pursuant to Security Council resolution 2454 (2019)*, UN Doc. **S/2019/608**, 30 July 2019, paras 48–53 and Annexes 4.6–4.7. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n19/211/31/pdf/n1921131.pdf?OpenElement=

[47] documents.un.org/doc/undoc/gen/n19/368/14/pdf/n1936814.pdf

المسلحة تسيطر على الطرق والحواجز في المنطقة وتفرض رسوماً على حركة الشاحنات، بدعم من مليشيا الدعم السريع المتحكمة في تلك الايام.

وعليه، فإن الأهمية التاريخية لهذه الوقائع لا تكمن فقط في إثبات أن مليشيا الدعم السريع قد أوصلت السلاح إلى جماعات سيليكا السابقة، وإنما في إظهار بنية إقليمية مبكرة تقوم على ثلاث وظائف مترابطة: توفير السلاح، وتأمين حركة السلاح والمقاتلين عبر الحدود، وتحويل السيطرة على طرق العبور إلى مصدر نفوذ وعائدات. وفي هذه البنية، ظلت مليشيا الدعم السريع، ومنذ قبل اندلاع حرب أبريل/نيسان 2023، كأحد الفاعلين الأساسيين في هيكلة هذه البنية والقادرين على توفير السلاح أو تسهيل الوصول إليه لفصائل مسلحة خارج السودان وعلى امتداد الساحل. وهذا يجعل العلاقة مع سيليكا السابقة جزءاً من تاريخ أطول لشبكات القوة المسلحة العابرة للحدود التي تربط دارفور بشرق تشاد وشمال أفريقيا الوسطى، وليس مجرد حادثة منفصلة عن بنية الحرب الحالية.

FIGURE 5 · SECTION 5

A pattern documented for more than a decade

The Séléka precedent: RSF supply to sanctioned Central African armed groups, 2013–2026

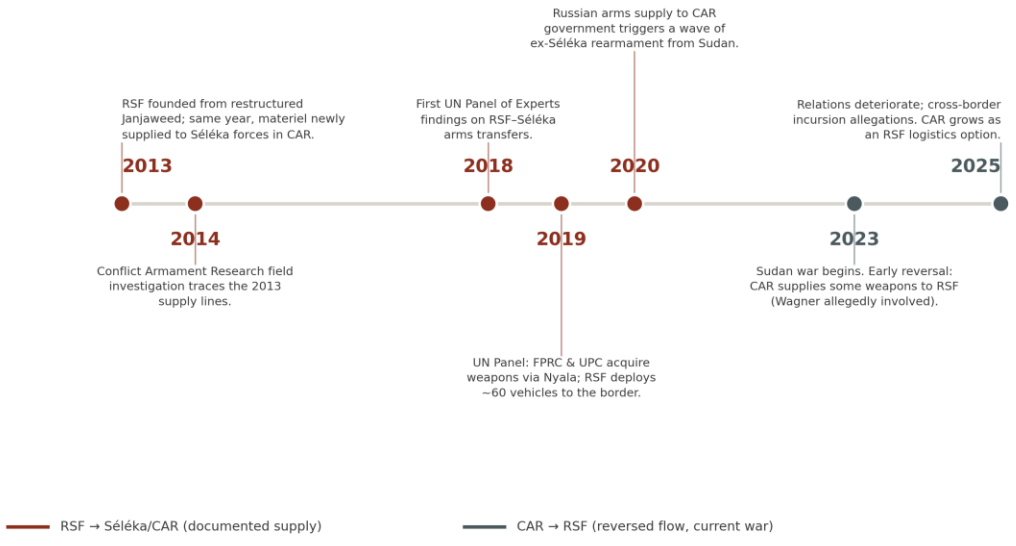

Sources: UN Panels of Experts on the Central African Republic (2018, 2019); Conflict Armament Research (2015); GI-TOC (2025).

سابقة «سيليكا»: نمط موثّق منذ عام 2013.

6. بحيرة تشاد: مخاطر استراتيجية محتملة

ما تكشفه عمليات تعقب الأسلحة حتى الآن

يمثل حوض بحيرة تشاد إحدى أكثر حلقات هذا المسار حساسية، ليس فقط لأنه أحد أهم مسارح نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (ISWAP) وبوكو حرام، وإنما لأنه يقع عند نقطة التقاء عدة أسواق وسلاسل إمداد إقليمية تمتد من السودان وليبيا عبر تشاد والنيجر إلى شمال شرق نيجيريا والكاميرون. وتكتسب هذه المنطقة أهمية إضافية لأن الأدلة المتاحة كانت، حتى وقت قريب، تميز بوضوح بين وجود سوق إقليمية عابرة للحدود وبين إثبات قناة محددة تربط تدفقات السلاح الخارجة من السودان بالجماعات الجهادية في حوض بحيرة تشاد.

وتقدم دراسة Conflict Armament Research (CAR) المنشورة في أبريل/نيسان 2025، والتي تستند إلى توثيق 726 قطعة سلاح صودرت من جماعات سلفية جهادية في منطقة الساحل المركزي بين 2014 و2023، أساساً مهماً لفهم هذه النقطة. وتخلص الدراسة إلى أن ترسانات الجماعات الجهادية خلال تلك الفترة المشمولة بالدراسة كانت لا تمتلك «مصادر إمداد خاصة» تميزها عن بقية الجماعات المسلحة، وأنها تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيلاء المحلي، والشراء من الأسواق، والاستحواذ على أسلحة القوات الحكومية خلال الهجمات. كما وجدت CAR أن أكثر من خمس الأسلحة التي وثقتها في سياق نشاط الجماعات الجهادية جرى تحويلها من حيازة ثماني دول في شمال وغرب أفريقيا.[48] والأهم أن الدراسة تكشف اختلافاً

[48] Conflict Armament Research, *Point-Blank: Weapons Seized from Salafi Jihadist Groups in the Central Sahel*, Frontline Perspective, April 2025. https://www.conflictarm.com/perspectives/salafi-jihadists-in-the-central-sahel-issue-02/

جغرافياً واضحاً بين منطقتي ليبتاكو-غورما وحوض بحيرة تشاد، بما يشير إلى أن الجغرافيا وشبكات الوصول المحلية أهم من التقارب الأيديولوجي في تحديد مصادر السلاح.

ولكن هذه النتيجة لا تعني أن الجماعات الجهادية في حوض بحيرة تشاد تعتمد على مصادر محلية حصراً. بل تعني أن الأدلة الجنائية المتاحة من مصادرات الأسلحة حتى عام 2023 (قبل اندلاع حرب السودان) لم تكن تكشف عن سلسلة إمداد خارجية منتظمة ومخصصة تربط هذه الجماعات بشبكة بعيدة مثل السودان.

لكن هذه الصورة تغيرت جزئياً مع ظهور أدلة أحدث زمنياً وأكثر مباشرة. ففي تقرير فريق الأمم المتحدة لمراقبة عقوبات داعش والقاعدة، الصادر في فبراير/شباط 2026 ويغطي المعلومات المتاحة حتى 15 ديسمبر/كانون الأول 2025، ورد أن الدول الأعضاء أبلغت عن أن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (ISWAP) تتوقع في نهاية سبتمبر/أيلول 2025 تسلّم 25 طائرة مسيّرة من أطراف موجودة في السودان، بهدف تكييفها لأغراض الاستطلاع والعمليات الهجومية[49]. وهذه ليست إشارة عامة إلى وجود سوق سلاح في السودان، بل هي إشارة أممية محددة إلى تدفق متوقع لمعدات عسكرية متقدمة من السودان إلي تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. وتزامن ذلك مع تحول قوات الدعم السريع إلى مستخدم متزايد للمسيّرات المقاتلة، في إطار تطور نوعي في قدراتها الجوية خلال الحرب. وقد بدأت منظمة العفو الدولية، في مايو/أيار 2025، بتوثيق استخدام الدعم السريع لطائرة مسيّرة في هجوم على منطقة المالحة بشمال دارفور، وربطت في التحقيق نفسه بين أسلحة صينية ومسيرات متطورة وصلت

[49] United Nations Security Council, *Thirty-seventh report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2734 (2024) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and .associated individuals and entities*, UN Doc. **S/2026/44**, 4 February 2026, para. 132 https://digitallibrary.un.org/record/4102022/files/S_2026_44-EN.pdf

إلى مليشيا الدعم السريع عبر شبكات إمداد مرتبطة بالإمارات[50]، بينما أظهرت الوقائع اللاحقة أن مليشيا الدعم السريع باتت تستخدم منظومات مسيّرة أكثر تطوراً في عملياته. **بتحليل هذه الوقائع، تتجلى ثلاث خلاصات رئيسة مترابطة:**

- **أولاً :**تدفُّق موثّق لمعدات الطائرات المسيّرة من السودان إلى جماعات جهادية في غرب أفريقيا، وهو مسار بدأ بالظهور عقب اندلاع الحرب في السودان.
- **ثانياً :**تراكم سريع لقدرات الحرب المسيّرة لدى مليشيا قوات الدعم السريع، ناتج عن حصولها على تقنيات عسكرية متطورة عبر شبكات إمداد مرتبطة بالإمارات، حيث يتجاوز هذا الدعم مجرد التزويد بالأسلحة التقليدية إلى نقل المعرفة والخبرات التشغيلية.
- **ثالثاً :**تسرُّب مُنظَّم للأسلحة والمعدات القتالية من مليشيا الدعم السريع إلى التنظيمات المسلحة غير النظامية والمجموعات الارهابية في منطقتي الساحل وغرب أفريقيا.

تُشير هذه المعطيات بمجملها إلى تشكُّل **سوق إقليمية جديدة للمنظومات المسيّرة** ومكوناتها وخبراتها التشغيلية، وهو ما تؤكده تقارير أممية أفادت بأن جزءاً من هذه المعدات بات قابلاً للانتقال من السودان إلى الجماعات الجهادية في حوض بحيرة تشاد. وبناءً عليه، أصبحت منظومة تسليح الدعم السريع شرياناً يغذي البيئة الإقليمية بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة لصالح التنظيمات المتطرفة عابرة الحدود.

[50] Amnesty International, *Sudan: Advanced Chinese weaponry provided by UAE identified in breach of arms embargo – new investigation*, 8 May 2025. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/05/sudan-advanced-chinese-weaponry-provided-by-uae-identified-in-breach-of-arms-embargo-new-investigation/

وتزداد أهمية هذه المعلومة لأن التقرير نفسه يضعها ضمن وصف أوسع لتحول منظومة تسليح تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (ISWAP) ، فقد ذكر أن الجماعة بدأت في امتلاك مخزون من الطائرات المسيّرة، وأنها أصبحت تستخدم الطائرات المسيّرة في هجمات منسقة ومتزامنة. وفي الوقت نفسه، أكد التقرير أن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وسّعت ترسانتها وقدرتها على الحركة من خلال الاتجار غير المشروع بالأسلحة واستغلال شبكات إجرامية منظمة تعمل في مناطق من ليبيا والسودان، إلى جانب الاستيلاء على الأسلحة من المواقع العسكرية النيجيرية والكاميرونية. وحدد التقرير ممرات رئيسية للتهريب، من بينها محور تشاد–الكاميرون–نيجيريا، ومحور النيجر–نيجيريا، إضافة إلى طرق لوجستية أخرى، بما فيها ممرات الماشية[51].

وهنا تصبح أهمية السودان مختلفة عن الصورة التي ترسمها بيانات Conflict Armament Research (CAR)وحدها. فالدليل الأقدم يقول إن الجماعات الجهادية كانت قادرة على إعادة إنتاج ترسانتها من داخل مسرح العمليات، بينما تشير التقارير الأممية الحديثة بعد اندلاع حرب السودان إلى أن شبكة الإمداد أصبحت قادرة، أو على الأقل يُشتبه في قدرتها، على إدخال معدات عسكرية من السودان إلى هذه البيئة الجهادية. وهو ما يمثل تطوراً نوعياً يزيد من خطورة تسليح مليشيا الدعم السريع ويستوجب إدخاله في تحليل شبكات التسليح الإقليمية.

وتتزامن هذه المؤشرات مع تحول آخر في قدرات الجماعات الجهادية نفسها. فقد وثق فريق الأمم المتحدة أن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا ISWAP نفذت سبع هجمات بطائرات مسيّرة بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2025، مقارنة بهجوم واحد فقط في 2024، وهو ما يدل على ارتفاع قدرتها التشغيلية[52]. كما تشير مصادر بحثية مستقلة إلى أن

[51] .United Nations Security Council, *S/2026/44*, para. 24, documents.un.org/doc/undoc/gen/n26/000/41/pdf/n2600041.pdf
[52] Ibid

الجماعة بدأت منذ أواخر 2024 في استخدام طائرات مسيّرة معدلة لإسقاط المتفجرات، بالتوازي مع استفادتها من الاستيلاء المتكرر على المعدات العسكرية خلال هجماتها على القواعد الحكومية.

لا يمكن فصل هذه التطورات عن الامتداد الإقليمي للحرب السودانية، فقد غدت الطائرات المسيّرة جزءاً مركزياً من القدرات القتالية لقوات الدعم السريع خلال عامي 2025 و2026، مع اتساع نطاق استخدامها في دارفور وكردفان ومناطق أخرى. ففي يناير/كانون الثاني 2026، وثّق مختبر البحوث الإنسانية التابع لجامعة ييل سلسلة من هجمات المسيّرات المنسوبة إلى الدعم السريع في عدة ولايات، فيما أظهر تحليل صور الأقمار الصناعية وجود 85 جسماً متوافقاً مع ذخائر متسكعة في موقعين داخل مدينة نيالا، بينها 51 ذخيرة في موقع إطلاق جديد شرقي مقر اليوناميد السابق، بما يؤكد أن نيالا تحولت إلى قاعدة مهمة لتخزين وتشغيل هذا النوع من الأسلحة[53]. ولم يقتصر امتداد العمليات على الداخل السوداني، ففي يناير/كانون الثاني نفسه أقرّت قوات الدعم السريع بوقوع اشتباك مع الجيش التشادي بعد عبور قواتها الحدود إلى داخل تشاد، في مؤشر إضافي على أن اتساع نطاق الحرب بات يدفع العمليات العسكرية وشبكاتها اللوجستية إلى ما وراء الحدود السودانية[54].

وعليه، لم يعد من الدقة المنهجية توصيف مسار **تسرّب الأسلحة المتقدمة من مليشيا الدعم السريع عبر السودان إلى حوض بحيرة تشاد** باعتباره مجرد احتمال افتراضي يستدعي المراقبة، فالمعطيات المتاحة تثبت وجود **مسار إمداد عابر للحدود**، وتوفر أساساً جدياً للقلق بشأن

[53] Yale School of Public Health, Humanitarian Research Lab, Situation Report: RSF Loitering Munitions in Nyala, February 2026. Yale HRL — https://ysph.yale.edu/download-file/b2e415be-9df9-483a-b20e-b682fd06b12d

[54] Yale School of Public Health, Humanitarian Research Lab, Situation Report: Reports of RSF Airstrikes, January 2026. Yale HRL — https://medicine.yale.edu/download-file/a627bbc8-0e99-459e-b3c6-021fa3e33c5e

وصول القدرات والمعدات العسكرية إلى جماعات إرهابية، وتستوجب تتبع منشأ هذه المعدات ومسارات انتقالها والعمل على وقف تدفقها. فإلى جانب إفادة الأمم المتحدة بأن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا **كان يتوقع تسلّم 25 طائرة مسيّرة من أطراف في السودان،** وثّق التقرير الأممي نفسه استغلال التنظيم لشبكات إجرامية وغير نظامية في السودان وليبيا للحصول على الأسلحة والمعدات. وعليه، لم تعد المسألة الأساسية إثبات وجود هذه القناة، بل **وقف التدفق عبرها، وتحديد الوسطاء المشاركين فيها، وتعقب منشأ المعدات وطبيعتها، والكشف عما إذا كانت هذه التدفقات تتم عبر معاملات تجارية منفصلة أم ضمن شبكة تسليح منظمة.**

تكتسب هذه الخلاصة أهمية استثنائية في ضوء التحوّل البنيوي الذي يطرأ على طبيعة منظومات التسليح ذاتها. فانتقال الأسلحة الخفيفة التقليدية عبر الأسواق الحدودية لا يُقارن، من حيث مستوى التهديد، بتداول الطائرات المسيّرة المتطورة والمكوّنات الإلكترونية الحسّاسة والأنظمة القابلة للتعديل لأغراض هجومية. إن مخاطر امتلاك تنظيم إرهابي لشحنة من الطائرات المسيّرة، كما أشار إليه فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، يشكّل نقلة نوعية في قدراته، ويُضاعف من مخاطر توظيف هذه التقنيات في عمليات عنيفة تُهدّد المدنيين والبنى الحيوية. وهو بالفعل ما تقوم به مليشيا الدعم السريع على الصعيد المحلي .كما أن تحوّل شبكات الإمداد التابعة لمليشيا الدعم السريع من مجرد تغذية صراع محلي إلى تداول قدرات عسكرية متقدمة مع جماعات إرهابية، ونقل معدات ذات قدرة تدميرية أعلى إلى تنظيمات جهادية في غرب أفريقيا، يمثّل تصعيداً خطيراً تتجاوز تداعياته حدود الإقليم لتطال الأمن الدولي برمّته. فمثل هذا التطور لا يعكس فقط توسّعاً في نطاق التهديد، بل يشير إلى إمكانية إعادة تشكيل بيئة الأمن الاقليمي على نحو يزعزع الاستقرار ويُفاقم هشاشة الدول والمجتمعات في محيط واسع.

7. ما بعد الوقائع المثبتة: تحذيرات رسمية وخبرات ميدانية

إلى جانب التدفقات التي أمكن توثيقها، تتزايد التحذيرات الرسمية والحقوقية والأمنية من أن استمرار الحرب السودانية واستمرار بنية وشبكات امداد مليشيا الدعم السريع بالأسلحة على المدى الطويل، قد يحوّل البلاد إلى مصدر لتغذية شبكات مسلحة ومتطرفة في محيطها الإقليمي .ففي فعالية جانبية رفيعة المستوى عُقدت على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، حذر خبراء سودانيون ونشطاء حقوقيون من أن الكميات الكبيرة من الأسلحة التي استولت عليها مليشيا الدعم السريع من حاميات الجيش في دارفور، إلى جانب الأسلحة والمعدات المتطورة التي حصلت عليها من الخارج، تتحرك في بيئة تتسم بضعف شديد في الرقابة المؤسسية وحالة انعدام قانون، بما يزيد مخاطر إعادة توزيعها خارج مسرح الحرب ووصولها إلى جماعات متطرفة في الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء. وتكتسب هذه الملاحظة أهميتها لأنها تنقل النقاش من مجرد توثيق مصدر السلاح إلى تقييم ما يمكن أن يحدث لهذه الترسانة في بيئة حدودية مفتوحة.

ولم تقتصر التحذيرات المطروحة في هذا السياق على احتمال انتقال الأسلحة. فقد نبه المشاركون كذلك إلى إمكان تشكل أنماط أكثر تطرفاً من داخل البيئة المسلحة التي أفرزتها الحرب، مستندين إلى انتشار ممارسات تشمل العنف الجماعي، والترويع، والاختطاف، وطلب الفدية، وهي ممارسات موثقة من قبل مليشيا الدعم السريع وتتقاطع مع أنماط استخدمتها جماعات جهادية مثل داعش وبوكو حرام والقاعدة. ولا يعني هذا التطابق في الأساليب تطابقاً أيديولوجياً أو تنظيمياً بالضرورة، لكنه يشير إلى خطر أكثر تعقيداً يتمثل في أن استمرار اقتصاد العنف والإفلات من العقاب قد يوفر بيئة اجتماعية وأمنية قابلة لظهور فاعلين أكثر تطرفاً . ومن هذا المنظور، فإن الدعوات إلى ممارسة ضغط دولي على الجهات الإقليمية المتهمة

بتسليح الدعم السريع وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة لا تتعلق فقط بوقف الحرب، وإنما أيضاً بمنع تراكم ترسانة وشبكات مسلحة يمكن إعادة توظيفها في صراعات أخرى.

وتتقاطع هذه التحذيرات مع تقييمات رسمية صادرة عن حكومات ومؤسسات دولية. فعند فرض عقوبات على ثلاثة من قادة قوات الدعم السريع في فبراير/شباط 2026، حذرت وزارة الخزانة الأميركية صراحة من أن استمرار الحرب يهيئ ظروفاً يمكن أن تسمح للجماعات الإرهابية بالنمو وتهديد المصالح والأمن الأميركيين[55] .ويكتسب هذا التحذير وزناً خاصاً لأنه لا يصدر عن طرف سياسي في النزاع، بل عن مؤسسة حكومية أميركية معنية بالعقوبات ومكافحة تمويل الإرهاب.

وعلى المستوى الأفريقي، أشار رئيس الوزراء السوداني كامل إدريس الي أن التهديد الذي تمثله مليشيا الدعم السريع لا يقتصر على السودان، وإنما يمتد إلى أمن أفريقيا والعالم، فيما حذر ممثل السودان لدى الاتحاد الأفريقي من أن استخدام المرتزقة والمقاتلين الأجانب في الحرب السودانية يمكن أن يؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة عبر القارة، داعياً إلى تجفيف مصادر التمويل وقطع خطوط إمداد السلاح. وتكتسب هذه المواقف أهميتها في ضوء الطابع المتزايد لعابري الحدود في بنية الحرب، حيث لم تعد حركة المقاتلين والأسلحة والتمويل مرتبطة حصراً بالجغرافيا السودانية.

وتصل تحليلات عدد من الباحثين والمراقبين المستقلين إلى تحذيرات مماثلة بشأن احتمال تحول الدعم السريع إلى مصدر تهديد أمني يتجاوز حدود النزاع السوداني .وقد استندت الدعوات إلى تصنيفه منظمة إرهابية أجنبية، من بين جملة اعتبارات، إلى طبيعة الهجمات واسعة النطاق ضد المدنيين وإمكان تفسير بعض أنماط العنف المنهجي في ضوء الأطر القانونية

[55] . 2026 فبراير إجراءات — الأميركية الخزانة وزارة , https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0399?

ذات الصلة بالإرهاب. كما ربط بعض المحللين استمرار سيطرة الدعم السريع على مساحات واسعة من الأراضي باحتمال زيادة المخاطر على أمن البحر الأحمر ودول الجوار، ولا سيما في ظل استمرار الحرب دون تسوية سياسية أو آلية فعالة لتفكيك البنية المسلحة والاقتصادية التي أنشأتها.

وتزداد أهمية هذه المخاوف بالنظر إلى أن البنية الخارجية للحرب لم تعد افتراضية، فقد أصبح وجود شبكات نقل وتمويل وإمداد عابرة للحدود موثقاً في مصادر متعددة، بما في ذلك الرحلات الجوية المرتبطة بمسارح الحرب وشبكات التهريب التي تربط دارفور بشرق تشاد وجنوب ليبيا. وهذه البنية لا تكتسب خطورتها فقط من قدرتها على استمرار الحرب، وإنما من قابليتها لإعادة الاستخدام بعد تغير موازين القوى أو انتهاء القتال. فالشبكة التي تُنشأ لتأمين السلاح والمقاتلين والتمويل لطرف في نزاع يمكن، في غياب التفكيك والرقابة، أن تتحول إلى بنية تحتية لخدمة فاعلين مسلحين آخرين.

ومن ثم، فإن الخطر الاستراتيجي الذي ينبغي أن يحظى بالأولوية لا يتمثل في افتراض أن أسلحة مليشيا قوات الدعم السريع ستنتقل حتماً إلى جماعات جهادية، ولكن الخطر الأكبر هو أن استمرار الوجود المؤسسي للمليشيا خارج سلطة القانون واستمرار بنية الشبكات التي تمدها بالسلاح يراكم شروطاً مادية وأمنية تسمح بإعادة تدوير مواردها خارج السودان :ترسانة ضخمة، شبكات تمويل وتهريب، مقاتلون أجانب، حدود ضعيفة الرقابة، وانكماش متواصل لقدرة الدولة على ضبط المجال الأمني. وكلما طال أمد هذا الوضع، زادت احتمالات أن تصبح هذه الموارد مستقلة عن دوافع الحرب الأصلية وأن تدخل في خدمة نزاعات وشبكات مسلحة جديدة في الإقليم.

وبذلك، فإن المؤشرات الموجودة على مسار انتقال أسلحة المليشيا إلى الجماعات الإرهابية، هي تقييم مبكر لمسار تهديد عالمي يتشكل وبدأت مخاطره في الظهور عبر وقائع موثقة بالفعل .

وإذا كانت الأدلة السابقة تثبت وجود تدفقات للسلاح والقدرات العسكرية عبر الحدود، فإن هذه التحذيرات تفسر لماذا يمثل استمرارها خطراً يتجاوز السودان: ليس فقط بسبب احتمال وصول السلاح إلى جماعة بعينها، وإنما بسبب إمكانية ترسيخ اقتصاد أمني عابر للحدود قادر على إعادة إنتاج العنف والتطرف على المسرح الإقليمي والعالمي.

8. الدلالات الاستراتيجية: من إدارة الحرب إلى منع الانتشار

مفارقة الحرب: القتال يجمد الخطر الإقليمي مؤقتاً ولكنه يفاقمه

تكشف المعطيات السابقة عن مفارقة استراتيجية مهمة: الحرب نفسها قد تعمل، بصورة مؤقتة وغير مقصودة، كآلية لاحتجاز جزء من السلاح والمقاتلين داخل مسرح العمليات. فاستمرار القتال يستهلك كميات كبيرة من الذخائر والمعدات، كما يمتص المقاتلين الأجانب والشبكات اللوجستية المرتبطة بهم في إدارة العمليات الجارية، بدلاً من أن تصبح هذه الموارد متاحة فوراً لأسواق الصراع الأخرى. غير أن هذا الاحتواء مؤقت بطبيعته، فهو لا يبدد مخاطر الانتشار، وإنما يؤجل ظهورها إلى مرحلة لاحقة، غالباً بصورة أشد وأوسع نطاقاً.

وتجد هذه المفارقة سنداً واضحاً في أدبيات انتشار النزاعات وما بعد الحرب. فقد بينت دراسات د. كورين بارا(Corinne Bara) ، الأستاذة في قسم دراسات السلام والنزاعات بجامعة أوبسالا السويدية، ومركز الدراسات الأمنية بالمعهد الفدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ (ETH Zürich)، عن ديناميات النزاعات وانتشار العنف بعد الحروب أن انتهاء الحرب قد لا يؤدي إلى انحسار العنف الإقليمي، بل يمكن أن ينتج فائضاً من الأسلحة والمقاتلين والقيادات المسلحة يصبح قابلاً لإعادة التوظيف خارج مسرح النزاع، بما يخلق آلية لانتقال الحرب إلى الدول والمجتمعات المجاورة.[56] ويتقاطع ذلك مع تحليل الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يوضح أن الأسلحة والمقاتلين والشبكات التي تتراكم أثناء النزاعات يمكن، عند غياب ترتيبات فعالة للسيطرة عليها، أن تنتقل إلى أسواق غير مشروعة أو إلى ساحات نزاع أخرى، وأن تداخل تجارة السلاح مع الجريمة المنظمة يزداد تحديداً في البيئات

[56] Corinne Bara, ‘Legacies of Violence: Conflict-specific Capital and the Postconflict Diffusion of Civil War’, *Journal of Conflict Resolution*, 62(9) (2018), pp. 1998–2023. SAGE Journals — الدراسة الأصلية

التي تضعف فيها مؤسسات الدولة والرقابة على الحدود.[57] وتقدم التجربة الليبية مثالاً إقليمياً بالغ الدلالة على هذه الآلية، إذ أظهرت الدراسات أن انهيار السيطرة على مخزونات السلاح بعد سقوط النظام الليبي أدى إلى انتشار واسع للأسلحة عبر الحدود، وأسهم في تغذية نزاعات مسلحة في دول الجوار، بما في ذلك مالي.[58] أما في الحالة السودانية، فقد أظهرت دراسات Small Arms Surveyمنذ ما قبل الحرب الحالية أن السودان كان بالفعل عقدة إقليمية في حركة الأسلحة، وأن تدفقات السلاح وامتلاكاته ارتبطت باستمرار النزاعات داخل السودان وعبر حدوده.[59] ومن ثم، فإن الخطر المحتمل في مرحلة ما بعد الحرب لا يتمثل ببساطة في بقاء السلاح، وإنما في تحول رأس المال العسكري الذي راكمته الحرب إلى مورد مستقل عن الصراع الذي أنتجه، قادر على الانتقال إلى أسواق وشبكات وجبهات جديدة، وهي الآلية التي تجعل معالجة مخلفات الحرب جزءاً من منع انتشار النزاع نفسه، لا مجرد مهمة أمنية لاحقة لانتهائه.

وتكمن المفارقة الأخطر في أن انحسار القتال أو وقف إطلاق النار، دون معالجة الترتيبات الأمنية المرتبطة بالوجود المستقل لمليشيا الدعم السريع وشبكات التسليح التابعة لها، قد يرفع مخاطر الانفجار الإقليمي بدلاً من خفضها. فإذا انتهت العمليات واسعة النطاق أو تراجعت حدتها بفعل الإنهاك أو الجمود العسكري أو تسوية سياسية تُبقي على القدرة السياسية والعسكرية للمليشيا، فلن تختفي تلقائياً الترسانات المتراكمة، ولا شبكات التهريب والتمويل،

[57] ,United Nations Office on Drugs and Crime and United Nations Institute for Disarmament Research .*Addressing the Linkages between Illicit Arms, Organized Crime and Armed Conflict* (2022) التقرير — UNODC/UNIDIR

[58] Simone Wisotzki, 'Efforts to Curb the Proliferation of Small Arms and Light Weapons: From Persistent .Crisis to Norm Failure?', *Zeitschrift für Friedens- und Konfliktforschung*, 10 (2021/2022), pp. 247–271 الدراسة — Springer

[59] ,Small Arms Survey, *The Militarization of Sudan: A Preliminary Review of Arms Flows and Holdings* الدراسة — HSBA Issue Brief No. 6. Small Arms Survey

ولا المقاتلون الأجانب، ولا الوسطاء الذين راكموا خبرة في نقل السلاح عبر الحدود. وإذا لم تقترن نهاية الحرب بترتيبات فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنهاء الوجود المؤسسي المستقل لمليشيا الدعم السريع، وتعزيز قدرة الدولة على ضبط الحدود، وتعقب الأسلحة، وتفكيك شبكات التمويل والإمداد، فقد تتحول هذه الموارد من أصول عسكرية مرتبطة بالنزاع السوداني إلى فائض أمني قابل للتصدير إلى ساحات نزاع أخرى، من الممرات الممتدة بين تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى إلى حوض بحيرة تشاد والساحل.

وعليه، فإن المرحلة الانتقالية التي تعقب انخفاض العمليات القتالية قد تكون، من منظور انتشار السلاح، أكثر حساسية من استمرار الحرب ذاتها. فالمعيار الحاسم ليس توقف إطلاق النار وحده، وإنما ما إذا كانت أي عملية سلام ستنجح في تفكيك البنية المادية والبشرية التي راكمتها الحرب. وإذا لم يحدث ذلك، فقد تنتقل موارد الحرب من وظيفة القتال داخل السودان إلى وظيفة جديدة في اقتصاد العنف الإقليمي، بما يجعل احتواء مخلفات الحرب جزءاً أساسياً من منع تمدد النزاع، وليس مجرد ملف لاحق لمرحلة ما بعد الحرب.

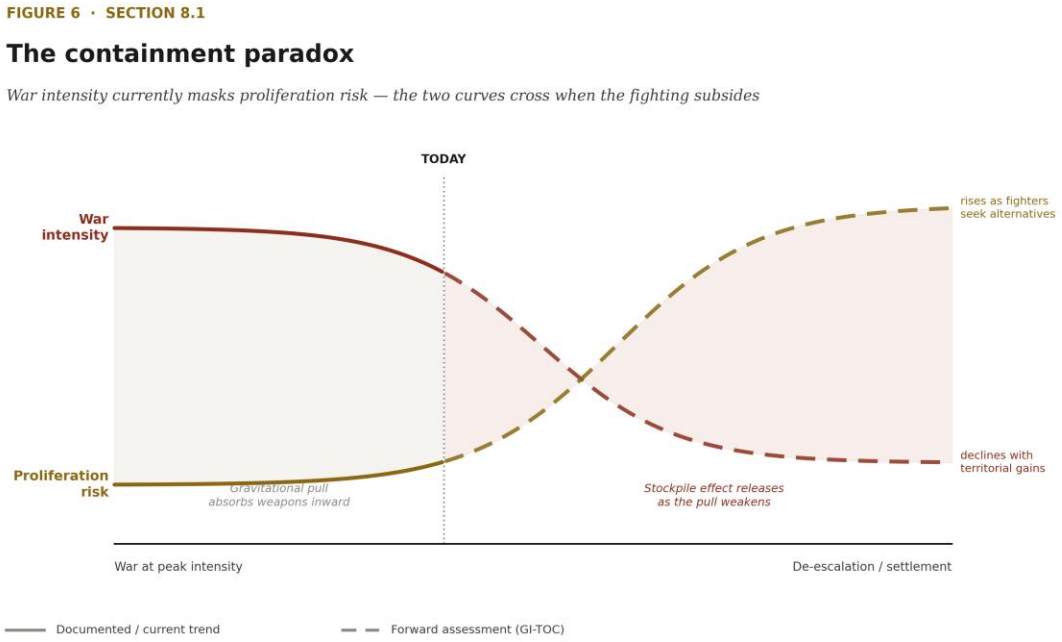

.مفارقة الاحتواء :شدة الحرب الراهنة تُخفي مؤقتاً خطر الانتشار

وتثبت سابقة تعامل مليشيا الدعم السريع مع جماعة سيليكا في جمهورية أفريقيا الوسطى أن المسألة تتجاوز كونها مجرد تسرُّب عرضي فرضته فوضى الحرب لتعكس سلوك مؤسسي مرتبط بطبيعة المليشيا. فقد وثقت تقارير أممية—حتى قبل اندلاع النزاع السوداني الحالي— تورط مليشيا الدعم السريع في تزويد جماعات إرهابية ومتمردة بالأسلحة والذخائر والمركبات. كما تتبعت دراسات ميدانية جذور هذا السلوك وعادت به إلى عام 2013، وهي الفترة الزمنية التي شهدت إعادة هيكلة الجنجويد وإعادة تقديمهم بشكل «قوات الدعم السريع». وبناءً على ذلك، لا يُعدّ المسار الراهن انحرافاً طارئاً بل هو امتدادٌ لمنظومة سلوكية أقدم، بيد أنه أضحى أكثر اتساعاً وخطورة بفعل اتساع رقعة الحرب الراهنة، وضخامة مخزوناتها التسليحية، والقدرات التسليحية المتطورة التي تحصلت عليها وشبكاتها الإمداد العابرة للحدود.

9. من التشخيص إلى السياسات: ما العمل؟

تقود هذه القراءة إلى **ثلاث أولويات عملية مترابطة** .أولاً، ينبغي أن يُتعامل مع قوات الدعم السريع، من منظور الأمن الإقليمي، باعتبارها فاعلاً يمتلك **شبكات وقدرات عابرة للحدود،** وليس مجرد طرف مسلح داخل نزاع سوداني. فحين ترتبط منظومات التسليح التي تغذيها هذه الشبكات بوصول أسلحة ومعدات إلى جماعات مسلحة ذات صلات جهادية وارهابية، يصبح احتواء الخطر جزءاً من أجندة الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وليس شأناً سودانياً داخلياً حصراً. وهذا يقتضي توسيع آليات الرصد والتتبع لتشمل الوسطاء وشبكات التمويل والنقل، لا الاكتفاء باستهداف المستخدم النهائي للسلاح.

ثانياً، يجب أن يصبح **قطع خطوط الإمداد الخارجية وتجفيف اقتصاد الحرب** أولوية وقائية، ولا سيما عبر الممرات المرتبطة بليبيا وتشاد. فوقف تدفق الأسلحة لا يحمي المدنيين ويحد من قدرة المليشيا على مواصلة القتال فحسب، بل يمنع أيضاً تراكم مخزونات عسكرية يمكن أن تتسرب لاحقاً إلى أسواق غير مشروعة أو جماعات مسلحة في دول الجوار. ولذلك ينبغي أن تترافق العقوبات والرقابة على النقل الجوي والبري مع آليات لتتبع الطائرات والشحنات والوسطاء والمستفيدين النهائيين، وتبادل المعلومات بين الدول المتأثرة بمسارات الإمداد.

ثالثاً، **يجب ألا يُرحّل ملف السلاح والمقاتلين الأجانب إلى مرحلة ما بعد التسوية** في السودان. فأي وقف لإطلاق النار أو اتفاق سياسي مستدام يحتاج منذ مراحله الأولى إلى ترتيبات واضحة بشأن حصر الأسلحة والمخزونات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومعالجة وضع المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وضبط المعابر والممرات الحدودية، وتعقب الأسلحة التي خرجت من مسرح الحرب. فالتجارب المقارنة تُظهر أن ترك هذه الملفات معلقة يتيح للموارد والشبكات التي راكمتها الحرب أن تستمر خارج الإطار السياسي الجديد.

وبالتالي، فإن **التسوية التي تنهي القتال داخل السودان من دون تفكيك البنية اللوجستية والاقتصادية التي أطالت الحرب لا تكون بالضرورة نهاية لمخاطرها الإقليمية** .وقد يكون العكس صحيحاً: إذ يمكن أن يؤدي انخفاض الطلب العسكري المفاجئ إلى تحرير أسلحة ومقاتلين وشبكات نقل وتمويل كانت مرتبطة بالجبهات، فتبحث عن أسواق ووظائف جديدة. لذلك ينبغي النظر إلى إدارة **مخلفات الحرب بوصفها جزءاً من هندسة السلام نفسها**، لا باعتبارها ملفاً فنياً مؤجلاً إلى ما بعد الاتفاق.

وبعبارة أكثر مباشرة: لا ينبغي أن يكون الهدف السياسي إنهاء الحرب داخل السودان فقط، بل منع تحول موارد الحرب السودانية إلى رأس مال أمني جديد قابل لإعادة التوظيف في الساحل وحوض بحيرة تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى .وهذه هي النقطة التي تربط بين احتواء الحرب السودانية وبين منع نشوء أزمة أمنية إقليمية تالية لها.

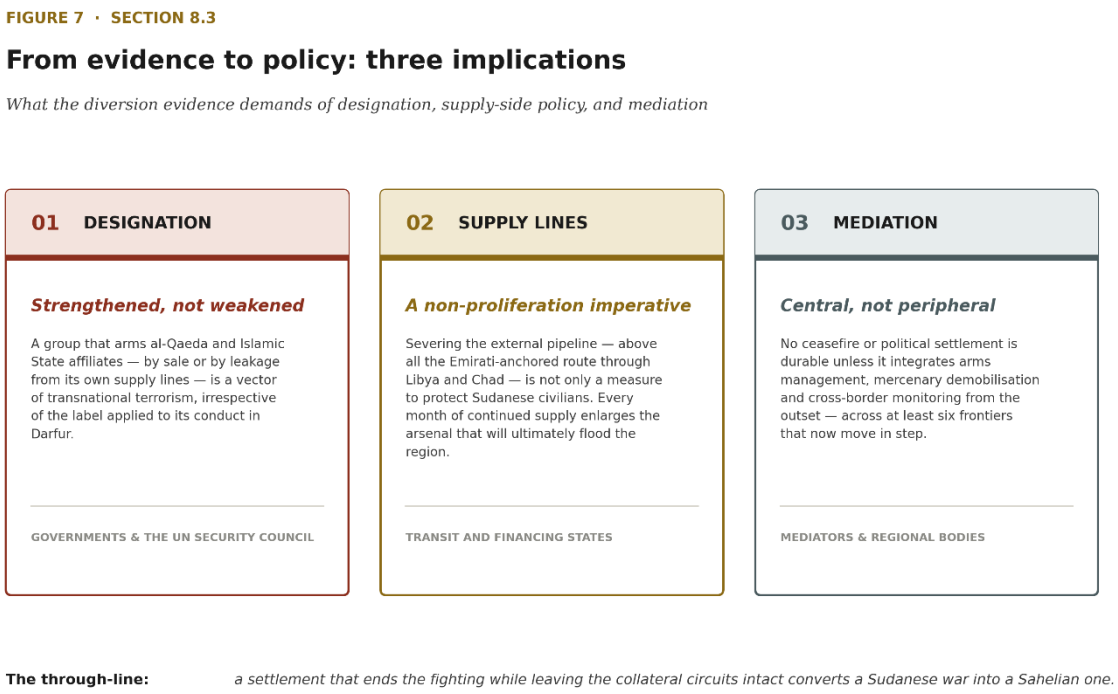

.من الأدلة إلى السياسات :ثلاثة انعكاسات

خاتمة :من التوثيق إلى الفعل

لا يقدّم هذا التقرير تحذيراً من خطر مقبل، بل توصيفاً لمسار بدأ فعلاً. فالأدلة المتقاطعة — تقارير فرق خبراء الأمم المتحدة، والتتبّع الفني للذخائر وعلامات عبواتها، وعمليات الضبط في بوركو–تيبستي، وبيانات تتبّع الرحلات وصور الأقمار الصناعية، والتحقيقات الميدانية في أسواق السلاح، وتحقيقات المصادر المفتوحة — تلتقي على نتيجة واحدة: أنّ منظومة الإمداد التي قامت لدعم إستدامة حرب داخلية صارت قادرة على العمل في الاتجاه المعاكس، فتُخرج السلاح والذخيرة والتقنية القتالية من مسرح الحرب السودانية إلى أسواق وجماعات مسلّحة في ليبيا وتشاد والنيجر ومالي وحوض بحيرة تشاد.

والأخطر أنّ ما يتحرّك لم يبقَ بنادق وذخائر فقط. فحين تصبح المسيّرات ومكوّناتها وخبرات تشغيلها موضوعاً للتداول بين شبكة إمداد مدعومة من الخارج وتنظيمات مصنّفة إرهابياً، يخرج الملفّ من نطاق «آثار الحرب» إلى نطاق منع الانتشار. وحين تُظهر أرقام الرحلات أنّ الممرّ انتقل من أم جرس إلى الكفرة إلى أنجمينا بالمعدّل نفسه، فإنّ ما نواجهه ليس ثغرة رقابية عارضة، بل بنية تتعلّم وتُعيد التموضع أسرع من أدوات الملاحقة. وحين تتكرّر العقوبات أربع مرات في سبعة أشهر دون أن تتراجع الحركة، تكون الرسالة أنّ العقوبات المتفرّقة على أفراد لا تُفكّك شبكة قائمة على وسطاء وطائرات ومطارات ووقود وذهب.

والمفارقة الحاكمة أنّ استمرار القتال يخفي حجم الخطر لأنه يستهلك السلاح ويستنزف المقاتلين، بينما أي هدنة أو تسوية تُبقي على المليشيا ككيان مسلّح مستقل وعلى شبكاتها اللوجستية ستحوّل هذا الفائض إلى سلعة قابلة للتصدير. ولهذا فإنّ إدارة مخلّفات الحرب ليست ملفّاً فنياً يُؤجَّل إلى ما بعد الاتفاق، بل شرطاً في هندسة الاتفاق نفسه. النافذة الزمنية المتاحة اليوم قصيرة، وكلفة التقاعس ستُدفَع في نيامي وباماكو ومايدوغوري وبانغي قبل أن تُدفَع في الخرطوم.

توصيات

أولاً: **تصنيف مليشيا الدعم السريع كمنظمة ارهابية** والتعامل معها ومع شبكة إمدادها بوصفها تهديداً عابراً للحدود، لا طرفاً في نزاع داخلي. ينبغي أن تُدرَج ملفات تسليح المليشيا على جدول مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي وأجهزة مكافحة الإرهاب معاً، وأن تُبنى الاستجابة على استهداف الداعمين والوسطاء وشبكات النقل والتمويل، لا المستخدم النهائي وحده.

ثانياً: **مراجعة إنفاذ حظر السلاح المفروض بموجب القرار 1591 (2005)** ومتابعته بشكل إقليمي. فالقرار المعني صُمّم لمخاطر جغرافيا سياسية لم تعد قائمة، ويجب أن تشمل إجراءات المراقبة الممرّات الفعلية بين جنوب شرق ليبيا وشمال تشاد ودارفور، مع تمديد ولاية فريق الخبراء وتزويده بصلاحيات وموارد للتتبّع الفني الميداني وحقّ الوصول إلى مواقع الضبط.

ثالثاً: **إخضاع جسر الإمداد الجوي الاماراتي لرقابة صارمة ووقفه باجراءات قابلة للتنفيذ.** يشمل ذلك تدقيق شركات الشحن ومشغّليها وأرقام تسجيل طائراتها، ومساءلة دول التسجيل عن رخصها، وإدراج الطائرات المتورّطة في قوائم حظر الهبوط والتزوّد بالوقود والتأمين والصيانة، وربط تراخيص العبور بالإفصاح عن المستفيد النهائي، مع رقابة خاصة على الرحلات الليلية التي تتفادى أنظمة التتبّع.

رابعاً: **إنشاء آلية إقليمية موحّدة لتعقّب الأسلحة.** تتولّى وسم المضبوطات وتصويرها وتسجيل علامات عبواتها في قاعدة بيانات مشتركة بين تشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والسودان، بشراكة تقنية مع منظمات التتبّع المتخصّصة، بحيث يتحوّل كل ضبط ميداني لعمليات التهريب إلى دليل قابل للمطابقة ومساءلة المتورطين لا إلى خبر عابر.

خامساً: **تجفيف اقتصاد الحرب لا تجريم السلاح فقط.** فالسلاح في هذا الممرّ يُشترى بالذهب والوقود والمركبات؛ ولذلك يجب ربط ملفّ السلاح بسلاسل الذهب المستخرَج من مناطق النزاع، وفرض التزامات عناية واجبة على المصافي والمشترين والوسطاء خصوصاً في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر المحطة النهائية للذهب المهرب من السودان وفي نفس الوقت هي الداعم والممول الأساسي لمليشيا الدعم السريع، وعقوبات على شبكات الوقود التي تُموّل القوافل وتحرّكها.

سادساً: **التعامل مع انتشار المسيّرات باعتباره أولوية قصوى ومنفصلة.** يستوجب ذلك ضبط سلاسل توريد المكوّنات التجارية القابلة للتسليح (أجهزة التوجيه والمحرّكات والكاميرات وأنظمة الإسقاط)، وتشديد رقابة التصدير وإعادة التصدير عليها، وإخضاع أجهزة الاتصال الفضائي المستخدمة في القوافل لآليات تعطيل وتتبّع بالتنسيق مع مشغّليها.

سابعاً: **عدم ترحيل ملفّ السلاح والمرتزقة إلى مراحل لاحقة**. أي وقف لإطلاق النار يجب أن يتضمّن، منذ صياغته الأولى، بنوداً ملزمة وخطة واضحة لتفكيك وإنهاء الوجود المؤسسي المستقل لمليشيا الدعم السريع، ولحصر مخزونات اسلحتها وجردها، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإخراج المقاتلين الأجانب وإعادتهم إلى دولهم، مع جدول زمني وآلية تحقّق دولية وعقوبات تلقائية على الإخلال.

ثامناً: **الانتقال من عقوبات العمومية إلى المساءلة الفردية المباشرة والتي تستهدف الأسماء الأساسية في عقد الدعم والتمويل**. الأسماء متاحة في الوثائق العامة: مؤسّسو شركات التجنيد ومالكوها، ومشغّلو الطائرات، والوسطاء الميدانيون، وقادة الوحدات التي أمّنت الممرّات. وينبغي تحويل هذه المعطيات إلى ملفّات قضائية عبر تفعيل قوانين حظر الارتزاق في دول المنشأ والتسجيل، ودعم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في دارفور.

تاسعاً: **ممارسة ضغط علني ومباشر على الأطراف الراعية للمليشيا والتي تمدها بالسلاح والعتاد، وفي مقدّمتها دولة الإمارات العربية المتحدة** والقيادات المحلّية في شرق وجنوب ليبيا، مع التمييز بين المسؤولية المؤسسية وتوفير البيئة العملياتية، وإتاحة حقّ الرد لكل جهة تُذكر بالاسم صيانةً لقوة الاتهام نفسه.

عاشراً: **دعم قدرات دول الجوار الأكثر هشاشة في المشاركة الايجابية**. يشمل ذلك تمويل مراقبة الحدود والقدرات الجنائية في تشاد والنيجر وأفريقيا الوسطى، وتبادل الاستخبارات مع القوة المشتركة متعدّدة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، وربط أي مساعدة أمنية بشروط شفافية تمنع تحوّلها الي مصادر نفوذ او ابتزاز سياسي.

إنّ الأسلحة التي تخرج اليوم من دارفور لن تعود إليها. ومن يملك اليوم قدرة الرصد والتوثيق يملك أيضاً مسؤولية التصرّف قبل أن يصبح ما هو موثّق تاريخاً يُروى بعد وقوع الكارثة.

من دارفور إلى الساحل

تحويل السلاح من مليشيا الدعم السريع إلى الشبكات الجهادية والمتمردة عبر ليبيا وتشاد

توصيات التقرير

عشر توصيات لتفكيك شبكة تسليح مليشيا الدعم السريع

أولاً: التكييف القانوني والرقابة الأممية

١ تصنيف مليشيا الدعم السريع تنظيماً إرهابياً

التعامل مع المليشيا وشبكة إمدادها بوصفها تهديداً عابراً للحدود لا طرفاً في نزاع داخلي، وبناء الاستجابة على استهداف الداعمين والوسطاء وشبكات النقل والتمويل لا المستخدم النهائي وحده.

٢ تحديث حظر السلاح الأممي وتوسيع نطاق إنفاذه

مراجعة القرار ١٥٩١ بما يشمل ممرّات إمداد المليشيا الفعلية بين جنوب شرق ليبيا وشمال تشاد ودارفور، وتمديد ولاية فريق الخبراء ومنحه صلاحيات التتبّع الفني الميداني.

ثانياً: قطع الإمداد وتجفيف التمويل

٣ إغلاق الجسر الجوي الإماراتي إلى مليشيا الدعم السريع

تدقيق شركات الشحن ومشغّليها وأرقام تسجيل طائراتها، وإدراج الطائرات المتورّطة في قوائم حظر الهبوط والتزوّد بالوقود والتأمين، ورقابة خاصة على الرحلات الليلية.

٤ آلية إقليمية موحّدة لتعقّب أسلحة المليشيا

وسم المضبوطات وتصويرها وتسجيلها في قاعدة بيانات مشتركة بين تشاد وليبيا والنيجر ونيجيريا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والسودان، ليتحوّل كل ضبط ميداني إلى دليل قابل للمطابقة.

٥ تجفيف اقتصاد الدم الذي يموّل المليشيا

ربط ملفّ السلاح بسلاسل الذهب المستخرَج من مناطق النزاع، وفرض عناية واجبة على المصافي والمشترين والوسطاء وفي مقدّمتهم دولة الإمارات، وعقوبات على شبكات الوقود المحرِّكة للقوافل.

٦ التعامل مع مسيّرات المليشيا كملفّ منفصل وأولوية قصوى

ضبط سلاسل توريد المكوّنات التجارية القابلة للتسليح من أجهزة توجيه ومحرّكات وكاميرات وأنظمة إسقاط، وإخضاع أجهزة الاتصال الفضائي المستخدمة في القوافل للتعطيل والتتبّع.

ثالثاً: المساءلة والتفكيك

٧ لا تأجيل لملفّ سلاح المليشيا ومقاتليها الأجانب

أي وقف لإطلاق النار يتضمّن منذ صياغته الأولى بنوداً ملزمة لتفكيك الوجود المؤسسي المستقل للمليشيا وجرد مخزوناتها ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإخراج المرتزقة، بجدول زمني وآلية تحقّق.

٨ من عقوبات العمومية إلى مساءلة شبكة دعم المليشيا بالاسم

أسماء مؤسّسي شركات التجنيد ومالكيها ومشغّلي الطائرات والوسطاء الميدانيين متاحة في الوثائق العامة، وينبغي تحويلها إلى ملفّات قضائية ودعم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في دارفور.

٩ ضغط علني ومباشر على رعاة المليشيا وفي مقدّمتهم دولة الإمارات

مع القيادات المحلّية في شرق وجنوب ليبيا، والتمييز بين المسؤولية المؤسسية وتوفير البيئة العملياتية، وإتاحة حقّ الردّ لكل جهة تُذكر بالاسم صيانةً لقوة الاتهام نفسه.

١٠ إسناد دول الجوار الأكثر هشاشة في مواجهة شبكة المليشيا

تمويل مراقبة الحدود والقدرات الجنائية في تشاد والنيجر وأفريقيا الوسطى، وتبادل الاستخبارات مع القوة المشتركة في حوض بحيرة تشاد، بشروط شفافية تمنع تحوّل المساعدة إلى أداة نفوذ.

المراجع

- ,Abdeen F and Sio M, 'Sudan Calls for Global Action to Halt Weapons to Paramilitary RSF Designates It "Terrorist Organization"' *Anadolu Agency* (4 November 2025) https://www.aa.com.tr/en/africa/sudan-calls-for-global-action-to-halt-weapons-to-paramilitary-rsf-designates-it-terrorist-organization-/3735171
- Adebayo T, 'Lake Chad Basin Insurgents Raise the Stakes with Weaponised Drones' (*ISS Today*, 17 March 2025) https://issafrica.org/iss-today/lake-chad-basin-insurgents-raise-the-stakes-with-weaponised-drones
- Agence France-Presse, 'C. Africa Rebels Rearm after Military Gets Russia Weapons: UN Panel' *Daily Monitor* (1 August 2018, updated 3 July 2020) https://nation.africa/kenya/news/africa/c-africa-rebels-rearm-after-military-gets-russia-weapons-un-panel-72902
- Ahmed K, 'Sudan Paramilitary Funnelling Weapons into Central African Republic, UN Report Reveals' *Middle East Eye* (9 August 2019) https://www.middleeasteye.net/news/sudan-paramilitary-funelling-weapons-military-vehicles-central-african-republic
- Alvarez SR, 'Lobos del desierto: Así operan los mercenarios colombianos en Sudán' *La Silla Vacía* (2 March 2025) https://www.lasillavacia.com/silla-nacional/lobos-del-/desierto-asi-operan-los-mercenarios-colombianos-en-sudan
- Amnesty International, *New Weapons Fuelling the Sudan Conflict* (Amnesty International 2024) https://www.amnesty.org/en/latest/research/2024/07/new-weapons-fuelling-the-sudan-conflict
- Amnesty International, 'Sudan: RSF Atrocities in El Fasher "a Stain on the Conscience of Humanity" – New Report' (1 July 2026) https://www.amnesty.org/en/latest/news/2026/07/sudan-rsf-atrocities-in-el-fasher-a-/stain-on-the-conscience-of-humanity-new-report
- Associated Press, 'Libya Fueled War in Sudan with Colombian Mercenaries and Equipment, UN Report Finds' (21 April 2026) https://apnews.com/article/sudan-war-military-rsf-libya-uae-d6dea5d3d58c99bdf9c30d4554e24508

- Badi E, *Collateral Circuits: The Impact of Sudan's War on Arms Markets and Mercenary ,Networks in Chad and Libya* (Global Initiative Against Transnational Organized Crime December 2025) https://globalinitiative.net/analysis/impact-sudan-war-arms-markets-/mercenary-networks-chad-and-libya
- Bevan J, King B and Lipott S, *Point-Blank: Weapons Seized from Salafi-Jihadist Groups in the Central Sahel* (Frontline Perspective Issue 02, Conflict Armament Research 2025) https://www.conflictarm.com/perspectives/salafi-jihadists-in-the-central-sahel-issue-/02
- Conflict Armament Research, *Non-State Armed Groups in the Central African Republic* (Conflict Armament Research 2015) https://www.conflictarm.com/reports/non-state-/armed-groups-in-the-central-african-republic
- Conflict Insights Group, *Blood Money: How UAE Support and Foreign Mercenaries Enabled the Fall of El Fasher* (Conflict Insights Group, April 2026) https://www.conflictinsights.org/s/BloodMoneyCIG.pdf
- De Koning R, 'Contested Corridors: The Illicit Transnational Supply Chains Sustaining Sudan's Conflict' (Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 20 November https://globalinitiative.net/analysis/the-illicit-transnational-supply-chains- (2025 /sustaining-sudans-conflict
- 'Doukhan D, 'The Source of Weapons Held by Radical Islamic Organizations in the Sahel (International Institute for Counter-Terrorism, 27 May 2025) https://ict.org.il/the-/source-of-weapons-held-by-radical-islamic-organizations-in-the-sahel
- Experts Warn of Rising Extremism Risk from Alleged RSF Weapons Diversion in West' and Central Africa' *Sudan Horizon* (3 July 2026) https://sudanhorizon.com/experts-warn-of-rising-extremism-risk-from-alleged-rsf-weapons-diversion-in-west-and-central-/africa
- Full Text: UN Panel of Experts Report on Sudan' *Sudan War Monitor* (23 January 2024)' https://sudanwarmonitor.com/p/full-text-un-panel-of-experts-report
- Global Centre for the Responsibility to Protect, 'Central African Republic' (Populations /at Risk, 15 July 2026) https://www.globalr2p.org/countries/central-african-republic

- Hudson C, 'Sudan's Rapid Support Forces Are Terrorists' *Foreign Policy* (11 June 2026) https://foreignpolicy.com/2026/06/11/sudan-rapid-support-forces-united-arab-/emirates-saudi-arabia-turkey-civil-war-terrorists
- Institute of Foreign Affairs, 'Sudan and the Governance Lag' (3 June 2026) /https://www.ifa.gov.et/2026/06/03/sudan-and-the-governance-lag
- International Criminal Court, Office of the Prosecutor, *Report to the UN Security Council on the Situation in Darfur* (19 January 2026) https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2026-01/2026-01-19-icc-report-unsc-darfur-eng.pdf
- ISWAP Assaults Target Military Bases in Lake Chad Region' *Africa Defense Forum* (12' August 2025) https://adf-magazine.com/2025/08/iswap-assaults-target-military-bases-/in-lake-chad-region
- Libya, UAE Fuelled Sudan War with Colombian Mercenaries, Reports Find' *Africanews*' https://www.africanews.com/2026/04/22/libya-uae-fuelled-sudan-war- (April 2026 22) /with-colombian-mercenaries-reports-find
- Masivo C, 'Arms Trafficking Escalating amid Sudan's Humanitarian Crisis' *Vatican News* https://www.vaticannews.va/en/world/news/2025-10/sudan- (October 2025 21) humanitarian-crisis-arms-trafficking-escalating.html
- Office of the UN High Commissioner for Human Rights, *Report on the RSF Final Offensive and Capture of Besieged El Fasher (24–30 October 2025)* (OHCHR 2026) https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ohchr-report-rsf-final-offensive-and-capture-besieged-el-fasher-24-30
- Office of the UN High Commissioner for Human Rights, 'Sudan: RSF Violations in Capture of El Fasher Amount to War Crimes' (Press Release, 13 February 2026) https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/02/sudan-rsf-violations-capture-el-fasher-amount-war-crimes
- Office of the UN High Commissioner for Human Rights, 'Sudan: "War Economy" Sustains Conflict, UN Report Warns' (Press Release, July 2026) https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/07/sudan-war-economy-sustains-conflict-un-report-warns

- 'Pietromarchi V, 'Sudanese Prime Minister Calls for RSF to Be Labelled "Terrorist" Group *Al Jazeera* (6 November 2025) https://www.aljazeera.com/news/2025/11/6/sudanese-prime-minister-calls-for-rsf-to-be-labelled-terrorist-group
- Report: Cargo Flights Arm Sudanese Paramilitary Group' *Africa Defense Forum* (24' March 2026) https://adf-magazine.com/2026/03/report-cargo-flights-arm-sudanese-/paramilitary-group
- 'Sahel : ce que l'on sait sur les armes utilisées par les groupes jihadistes dans la région' *Jeune Afrique* (29 April 2025) https://www.jeuneafrique.com/1683900/politique/sahel-/ce-que-lon-sait-sur-les-armes-utilisees-par-les-groupes-jihadistes-dans-la-region
- The Sentry, *Sudan Mercenaries Linked to Business Partner of Top UAE Bureaucrat* (The Sentry, November 2025) https://thesentry.org/wp-content/uploads/2025/11/Sudan-RSF-UAE-TheSentry-Nov2025-2.pdf
- Serwat L, Birru JG, Nsaibia H and Bofin P, 'Africa Overview: April 2026' (Armed Conflict Location & Event Data Project, 8 April 2026) https://acleddata.com/update/africa-overview-april-2026
- Terrorisme au Sahel : d'où viennent les armes utilisées par les groupes armés ?' *France*' https://www.france24.com/fr/afrique/20250428-terrorisme-au- (April 2025 28) *24* sahel-d-o%C3%B9-viennent-les-armes-utilis%C3%A9es-par-les-groupes-arm%C3%A9s-mali-burkina-niger
- Tisso IJ, 'Exposure of a Complex Network for Transporting Mercenaries and Weapons into Sudan' *Sudanow Magazine* (5 April 2026) https://sudanow-magazine.net/page.php?Id=1957&subId=27
- UN Security Council, *Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011)* (8 March 2021) UN Doc S/2021/229 https://undocs.org/S/2021/229
- UN Security Council, *Final Report of the Panel of Experts on Libya Submitted in Accordance with Resolution 2769 (2025)* (24 March 2026) UN Doc S/2026/224 https://undocs.org/S/2026/224

- UN Security Council, *Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005)* (15 January 2024) UN Doc S/2024/65 https://undocs.org/S/2024/65
- UN Security Council, *Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005)* (17 April 2025) UN Doc S/2025/239 https://undocs.org/S/2025/239
- UN Set to Move toward Easing Central African Republic Arms Embargo' *The Defense*' *Post* (30 January 2019) https://thedefensepost.com/2019/01/30/un-ease-central-/african-republic-arms-embargo
- US Department of the Treasury, 'Treasury Sanctions Networks Fueling Sudan's Civil War and Worsening Humanitarian Crisis' (Press Release SB0544, June 2026) https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0544
- US Department of the Treasury, 'Treasury Sanctions Recruitment Network Enabling War in Sudan, Calls for Humanitarian Truce' (Press Release SB0457, 17 April 2026) https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0457
- US Department of the Treasury, 'Treasury Sanctions Sudanese Paramilitary Commanders for Atrocities in El-Fasher' (Press Release SB0399, 19 February 2026) https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0399
- US Department of the Treasury, 'Treasury Sanctions Transnational Network Recruiting Colombians to Fight in Sudan's Civil War' (Press Release SB0330, 9 December 2025) https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0330